

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

الجلسة **٦١٣٤**

الخميس، ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد دوفاتوغلو/إلكين .... (تركيا)

الأعضاء:

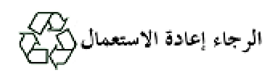
الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
أوغندا	السيد موغويا
بوركينا فاسو	السيد كافاندو
الجماهيرية العربية الليبية	السيد قويدر
الصين	السيد ليو تشين من
فرنسا	السيد لاكروا
فييت نام	السيد لي لونغ منه
كرواتيا	السيد سانادر
كوستاريكا	السيد أوربينا
المكسيك	السيد هيلر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
النمسا	السيد ماير – هارتنغ
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
اليابان	السيد أوكودا

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

09-35924 (A)





المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة التي ارتكبت في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2009/252)

رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة لجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة التي ارتكبت في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2009/247)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد فيتالي تشوركن، الممثل الدائم للاتحاد الروسي والرئاسة الروسية لمجلس الأمن على الطريقة الناجحة لإدارة أعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو ٢٠٠٩.

كما أود أن أنوه بحضور دولة السيد إيفو سانادر، رئيس وزراء كرواتيا. وأرحب برئيس الوزراء ترحيبا حارا.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن ننتقل إلى البند المدرج في جدول أعمالنا، أود أقول بضع كلمات بصفتي الوطنية.

كما يعلم أعضاء مجلس الأمن، هذه هي أول جلسة علنية للمجلس برئاسة تركيا. ويسرني أن أكون هنا معكم اليوم. وعندما قررت تركيا ترشيح نفسها لمقعد في المجلس قبل حوالي خمس سنوات، فعلنا ذلك برؤية واضحة للأمم المتحدة ولدورنا المحتمل في المجلس. وفي الواقع، فإننا نرى أن الأمم المتحدة هي التجسيد الرئيسي للشرعية الدولية وأن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن العالميين.

وما برحت تركيا عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي وهي تلتزم التزاما عميقا باحترام المثل العليا والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتركيا بوصفها عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة، فإن انخراطنا النشط في سياسات المنظمة وبرامجها يشكل أحد الركائز الرئيسية لسياستنا الخارجية.

ولهذا السبب اعتقدنا أن عضويتنا في المجلس يمكن أن تساعد على توسيع الدور البناء الذي نحاول الاضطلاع به في منطقتنا وخارجها. كما كنا نأمل بأن إمعاننا للنظر في المسائل المعقدة تماما التي يجهد المجلس في معالجتها، وخاصة مسائل منطقتنا، قد يضيف قيمة إلى أعمال هذه الهيئة.

وإذا استرجعنا الماضي، فإن الأشهر الخمسة الماضية منذ أن حصلنا على عضوية المجلس برهنت على صحة رؤيتنا. وقد استفدنا بقدر كبير من مداولاتنا بشأن نطاق واسع من المسائل وحاولنا أن نترجم المداولات إلى إسهامات إيجابية لسياساتنا ومبادراتنا. والآن، واستشرافا للمستقبل، نحن أكثر تفاؤلا بأن عملنا الفعال مع أعضاء المجلس وسائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سيواصل الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في العالم.

إنني على ثقة بأن برنامج عمل المجلس المزدحم لشهر حزيران/يونيه، الذي يعكس كامل جدول أعمال المجلس تقريبا، سيكون خطوة في هذا الاتجاه. وكما قال رئيس المجلس لهذا الشهر، من المؤكد أننا سنضطلع بدورنا.

وفي هذا السياق، يسرني على وجه الخصوص أن أبدأ رئاستنا لهذه الجلسة بشأن المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا. وإسهام هاتين المحكمتين في تحقيق العدالة الجنائية الدولية، وبناء على ذلك، في تحقيق المصالحة، والاستقرار والسلام في البلدين المتضررين إسهام جدير بالثناء بقدر كبير. وتركيا، بوصفها بلدا ملتزما التزاما عميقا بسيادة القانون وبوصفها تؤمن إيمانا ثابتا بعلاقة التآزر المتبادل بين السلام والعدالة، تقدر تقديرا كبيرا الأعمال الهامة التي تضطلع بها هاتان المحكمتان. وتمثل مكافحة الإفلات من العقاب وتوفير العدالة لضحايا انتهاكات القانون الإنساني الدولي أولوية بالنسبة لنا.

ومع ذلك، فإن بلوغ تلك الأهداف ليس مقصورا ولا يمكن أن يكون مقصورا على فترة وجود المحكمتين في حالة يوغوسلافيا السابقة ورواندا. ولذلك، وبينما نقترب من إغلاق المحكمتين، يتعين علينا أن نتأكد من أن ثقافة الإفلات من العقاب لن تعود إلى الظهور إطلاقا ومن إنشاء الآليات الضرورية لتحقيق تلك الغاية على أسس متينة.

ونظرا لأننا سنتناول هذه المسألة بالمزيد من العمق بعد فترة قصيرة، أود أن أتوقف هنا. وبدون المزيد من التأخير، أود أن أشرع في تناول جدول أعمالنا الرسمي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة التي ارتكبت في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2009/252)

رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة التي ارتكبت في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2009/247)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى القاضي باترك روبنسون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والقاضي دنيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ والسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والسيد حسن جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتان التاليتان: S/2009/252، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ و S/2009/247، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطات إعلامية يقدمها رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعيان العامان للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا.

أعطي الكلمة الآن للقاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

القاضي روبنسون (تكلم بالإنكليزية): إنه ليشرفني فعلا أن أمثل أمامكم اليوم بصفتي رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأن أقوم بذلك في ظل رئاسة تركيا للمجلس.

وستكون الملاحظات التي سأدلي بها اليوم ملاحظات موجزة، نظرا لأن تفاصيل التدابير التي اتخذتها المحكمة لاستكمال ولايتها واردة في التقرير نصف السنوي الخطي (انظر S/2009/252)، التي قدم على النحو الواجب إلى المجلس.

ومنذ أحدث بيان قدمته لكم، واصلت المحكمة تركيز طاقتها على استكمال أعمالها بأسرع صورة ممكنة. وتم إصدار ثلاثة أحكام استئناف، بما في ذلك في بعض أكثر القضايا المعقدة، وتجرى سبع محاكمات في وقت واحد في ثلاث من قاعات المحكمة.

ومن ضمن الأعمال المتبقية، ستبدأ غدا، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، محاكمة متهمين، هما ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وستبدأ محاكمة كاراديتش في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٩. وسيبدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، النظر في كلتا قضية توليمير والقضية النهائية المتعلقة بميتشو ستانيشيتش وستويان زوبليانين.

وتفيد تقديراتنا الحالية بأن جميع المحاكمات باستثناء ثلاث ستختتم في عام ٢٠١٠، وستختتم محاكمتان أخرتان في بداية عام ٢٠١١ وستختتم المحاكمة النهائية، محاكمة كاراديتش، في بداية عام ٢٠١٢.

وكما يمكنكم أن تشاهدوا، يدخل نشاطنا لإجراء المحكمات مرحلته النهائية. ومع ذلك، تبقى عقبة جدية واحدة هي: استمرار فرار راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش. وعدم تقديم هذين الرجلين إلى العدالة سيشوه الإسهام التاريخي الذي قدمه مجلس الأمن في بناء السلام في يوغوسلافيا السابقة.

وأود أن أتناول التوقعات الحالية لدعاوى الاستئناف المتبقية، بما في ذلك دعاوى الاستئناف المتوقعة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الشقيقة، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مع الإشارة إلى أن المحكمتين تشاركان مهمة النظر في دعاوى الاستئناف. وبعد إجراء تحليل تفصيلي، قدرت المحكمة أنه، في حالة عدم إعادة توظيف ثمانية قضاة ابتدائيين في دائرة الاستئناف بعد انتهاء أعمالهم المتعلقة بالمحاكمات، ستكون دائرة الاستئناف في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا مشغولة بأعمال الاستئناف حتى عام ٢٠١٥.

غير أن إجراءات الاستئناف في معظمها، وبفضل إعادة نشر أربعة من قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأربعة من قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ستنجز في نهاية عام ٢٠١٢، مع امتداد أربع قضايا إلى النصف الأول من عام ٢٠١٣.

وهذا الاقتراح بإعادة النشر وارد في ميزانية المحكمتين لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في إطار برنامج خفض حجم المحكمتين، وهو معروض رسميا الآن على مجلس الأمن في صيغة طلب لتمديد ولاية قضاة المحاكم الابتدائية وقضاة الاستئناف الدائمين وقضاة المحكمتين المخصصين. وفي هذا الصدد أود أن أشكر الرئيس النمساوي للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالمحاكم المخصصة ومكتب المستشار القانوني على ما قدماه من مساعدة للتعجيل بالنظر في هذه الاقتراحات بغية كفالة تفادي كل ما يحبط عمل المحكمتين.

غير أنني ألاحظ بأن العبء الثقيل لإجراءات الاستئناف التي تقوم بها المحكمة مرده بصورة جزئية إلى فشل إحالة القضايا بموجب القاعدة ١١ مكررا من محكمة رواندا إلى المحاكم الوطنية. وخلص إلى أن رواندا لا تتوفر لديها القدرة الكافية للحكم في هذه القضايا، ونتيجة لذلك بدأ المجتمع الدولي باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة هذا النقص. غير أن ما يثير قدرا أكبر من الانزعاج ربما الافتقار إلى القدرة أو إلى الاستعداد للحكم في هذه القضايا في البلدان الأوروبية، التي سعت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أيضا إلى إحالة القضايا إليها بموجب القاعدة ١١ مكررا. وأرى أن هذه مسألة حاسمة ينبغي أن يعالجها مجلس الأمن والمجتمع الدولي. ومن المؤكد أنه يمكن للبلدان ذات الأنظمة القضائية المتطورة جدا أن تبذل جهدا أكبر لقبول إحالة عدد محدود من القضايا إليها بموجب القاعدة ١١ مكررا. وهي، بقيامها بذلك، ستسهم مساهمة كبيرة في جهود المجتمع الدولي لإنجاز عمل المحكمة مع الاحترام التام للإجراءات القانونية الواجبة.

وربما كان التحريم الوارد في الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، التي طلبت إلى المحكمة ألا تحكم في القضايا المتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة والدنيا، مرتبطا على نحو حتمي بإحالة القضايا إلى دول يوغوسلافيا السابقة. غير أنه يمكننا، بمباركة مجلس الأمن، أن نبذل جهدا متجددا لإحالة قضية رئيسية متهم فيها أحد كبار المسؤولين. وذلك الإجراء وحده سيعفي هيئة الدائرة الابتدائية من عناء ١٤ شهرا من جلسات المحاكمة، ناهيك عن الوقت اللازم للنظر في الطعون.

وبينما تواصل المحكمة بذل كل ما بوسعها للتعجيل بوتيرة عملها، فإنها حددت بعض العوامل التي قد تتسبب بتأخير جدولها الزمني، التي ينبغي معالجتها على نحو أشمل. ويتمثل العامل الأول في مسألة الترجمة. فاحترام معيار الأمم المتحدة المتمثل في خمس صفحات ونصف في اليوم لكل مترجم، وضرورة استخدام المراجع بصورة مكثفة وإجراء عملية الاستعراض لكفالة جودة الترجمة أمور تتطلب وقتا هاما. ومما يزيد من تفاقم الحالة الطلب الهائل على مواردنا اللغوية المحدودة. وبالنظر إلى أن طابع عمل الترجمة القانونية المطلوب يتسم بقدر كبير من التقنية والسرية في معظم الأحيان، فإن الاستعانة بمصادر خارجية في أعمال الترجمة كانت محدودة بحكم الضرورة.

ولا نزال نبذل الجهود لإيجاد السبل للتخفيف إلى أدنى حد من الحاجة إلى الترجمة أثناء الجدول الزمني للمحاكمات وتقديم الطعون وإلى التعرف على المترجمين الأكفاء وتوظيفهم. غير أنه لا يزال هناك ٢٠ شاغرا في دائرة اللغات. وفي معظم الحالات، يستغرق الأمر ما لا يقل عن ثلاثة إلى خمسة أشهر لتوظيف المرشح المناسب. وبما أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تواجه منافسة متزايدة في تعيين موظفي لغات أكفاء بدون حوافز للاحتفاظ

بهم، فمن المرجح أن يتناقص عدد المترجمين بدلا من أن يزداد في المستقبل.

وتتمثل مسألة أخرى كان لها أثر سلبي على تقدم المحاكمات بوتيرة سريعة في دعاوى انتهاك حرمة المحكمة. وسأقتصر على ذكر محاكمة شيشيلي، التي أُجّلت منذ آذار/مارس ٢٠٠٩. وعلى ضوء أثر دعاوى انتهاك حرمة المحكمة على إنجاز محاكماتنا، أنشأت فريقا عاملا للنظر في السبل الكفيلة بتناول دعاوى انتهاك حرمة المحكمة بدون تأخير الإجراءات. وسيُقدَّم إليَّ التقرير قريبا، وآمل أن يحتوي على التدابير الملموسة التي قد يعتمدها القضاة عندما يواجهون مسائل تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة خلال محاكماتهم. وعلاوة على ذلك، تنظر لجنة القواعد في إمكانية اعتماد قاعدة للسماح بقبول بيانات مكتوبة للشهود الذين يبعدون عن المحاكمة من خلال التخويف.

وأود أن أتناول مجددا مسألة الاحتفاظ بالموظفين، التي تشكل صعوبة تتجلى في جميع مجالات عمليات المحكمة. ففي الأشهر الثلاثة الماضية فقدنا ٨٢ موظفا بمعدل بلغ في المتوسط ٢٧ موظفا في الشهر. وقد قيل الكثير عن الحاجة إلى موظفين ذوي كفاءات عالية لإنجاز عملنا بشكل منظم. وأناشد مجلس الأمن أن يمارس الرقابة حتى يتسنى تنفيذ تدابير ملموسة الآن للاحتفاظ بموظفينا. والتدبير الوحيد الذي اتخذته الجمعية العامة حتى الآن هو القرار ٦٣/٢٥٦، الذي اعتمد في دورتها الثالثة والستين في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ففي الفقرة ٥ من ذلك القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام

”استخدام الأطر التعاقدية القائمة لعرض العقود على الموظفين، وفقا لمواعيد إجراء التخفيضات المقررة في عدد الوظائف بما يتماشى مع الجداول الزمنية السائدة ذات الصلة للمحاكمات، وذلك لإزالة عدم اليقين فيما يتعلق بالتوظيف في المستقبل بهدف ضمان أن يكون لدى المحكمتين القدرات اللازمة لإنجاز ولايتيهما على نحو فعال“.

وأعتزم كفالة تنفيذ القرار في أقرب وقت ممكن، غير أنني، على الرغم من ذلك، أشك في أن يكون هذا الأمر كافيا. ولا أريد أن أعود هنا بعد ستة أشهر لأتعرض لتوبيخ مجلس الأمن على تقرير يشير إلى تأخير كبير في الجدول الزمني المتوقع الذي أقدمه اليوم بسبب استمرار مغادرة موظفينا ذوي الكفاءة العالية والتجربة الكبيرة. والواقع أنني أخشى من أننا سنجد أنفسنا قريبا بدون عدد كاف من الموظفين، غير أنني أرى أن الدول الأعضاء تصرفت على نحو يبين أنها غير مهتمة بهذه المسألة. وأنا لست من دعاة التهويل، غير أنه إذا استمر فقدان الموظفين بمعدل ٢٧ موظفا في الشهر، أخشى أن يأتي اليوم الذي يجد فيه القضاة أنفسهم وحيدين في العمل.

وتبذل المحكمة كل ما في وسعها للاحتفاظ بموظفيها، غير أنها لن تنجح ما لم تحصل على المساعدة المناسبة وما لم تتخذ تدابير ملموسة. وسأواصل إثارة هذه المسألة مع الأمين العام ومكتب إدارة الموارد البشرية والمراقب المالي، وأن الدعم الفعال من مجلس الأمن بشأن هذا الأمر سيكون مجديا جدا.

أما بعد، فقد لاحظت أن كل المؤشرات تفيد بأن طلبنا التمديد لقضاتنا بما يتماشى مع عبء عملنا المتبقي لن يحظى بموافقة مجلس الأمن وأن كل القضاة سيمنحون، على أقصى تقدير، تمديدا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وهذا قرار سياسي يتخذه مجلس الأمن، لكن لا يمكنني أن ألح على مجلس الأمن بما يكفي بشأن الإشارة التي يبعثها هذا النهج المجزأ لتمديد ولايات قضاتنا إلى موظفينا. هذا النهج لا يؤدي إلا إلى تعزيز رغبتهم في تأمين عمل آخر بأسرع

ما يمكن. أطلب إلى من المجلس أن يعيد النظر بجدية في حكمة نهجه تجاه هذه المسألة.

ولا بد لي أن أشكر الفريق العامل المعني بالمحاكم الدولية المتخصصة التابع لمجلس الأمن، والرئاسة النمساوية، على عملهما بشأن آلية المسائل المتبقية. والمحكمة ممتنة لمكتب المستشار القانوني على الفرص الواسعة التي منحها للمحكمة لتقديم مدخلات لتقرير الأمين العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لآلية المسائل المتبقية.

وأختتم ملاحظاتي بذكر كلمات هنري ودسوورث لونجفلو: ”عظيم أسلوب البداية، لكن أسلوب الختام أعظم“. وفي المستقبل القريب جدا، ينتهي العمل في قضايانا. شريطة أن يكفل مجلس الأمن حصول المحكمة على موارد كافية لإنجاز عملها بسرعة ونزاهة، على أن تعتمد الحوافز الكافية فورا للاحتفاظ بالموظفين، والحق أنه سيكون أسلوبا عظيما للانتهاء من عملنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضي روبنسون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للقاضي دينيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

القاضي بايرون (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تمنياتي للرئاسة التركية الجديدة بكل التوفيق في فترة ولايتها. أود أيضا أن أنوه بوجود رئيس وزراء كرواتيا.

قبل خمسة عشرة عاما وشهرين، وتحديدا في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بدأت الإبادة الرواندية. وبعد ثلاثة أشهر من ذلك التاريخ، بلغ عدد القتلى ٨٠٠ ٠٠٠ شخص على الأقل، ناهيك عن عدد ضحايا الاغتصاب، وسوء التغذية والتعذيب، وعن الضرر النفسي الذي لحق بالملايين. وبعد أشهر قليلة من انتهاء تلك الفظائع، أنشأ مجلس الأمن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تراوده توقعات كبار وأهداف طموحة. وقال المجلس:

”اقتناعا منه ... أنه في الظروف الخاصة لرواندا، ستسهم محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي ... في عملية المصالحة الوطنية وفي استعادة السلم وصونه“ (القرار ٩٥٥ (١٩٩٤)، الفقرة السابعة من الديباجة).

وأرى أن المحكمة أوفت بكثير من تلك التوقعات ولا نزال ملتزمين بكفالة أن يكون إرثنا مرضيا لكل الروانديين.

وإذ أعرض التقرير الحادي عشر لاستراتيجية الإنجاز على المجلس اليوم، أدرك أنني لست هنا اليوم لمجرد رفع تقرير عن إنجازات المحكمة، لكن لكي أقر بأن الفضل في تلك الإنجازات يرجع إلى المجلس. لقد أيد أعضاء المجلس بثمن غير هين هذه المحكمة، التي تمثل معلما لتوضيح حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها بغض النظر عن العرق أو السياسات المحلية أو الحدود الوطنية. ويوضح دعم المجلس لجهودنا التزامه بمقولة أن لاإنسانية البشر تجاه البشر لا يمكن التغاضي عنها كسمة حتمية من طبيعة البشر. إنه خيار يمكن، بل ويجب، أن يتحمل كل مرتكب للفظائع المسؤولية عنه.

لقد أنجزت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الكثير منذ إنشائها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. كما أنها أصدرت أحكاما تتعلق بأربعة وأربعين متهما في قضايا معقدة في ظل ظروف صعبة. وبنفس القدر من الأهمية، أنشأت المحكمة سجل وقائع يمكن التحقق منها قانونيا للأحداث في رواندا سيمثل أساسا للمحاكمات المتبقية، ومنهلا للمؤرخين وإسهاما رئيسيا في عملية المصالحة.

لكننا لا نشعر بالرضا. خلال الأشهر الستة الماضية منذ أن قدمت لكم آخر تقرير في كانون الأول/ديسمبر،

أصدرت المحكمة ثلاثة أحكام تشمل ستة متهمين. ومن الآن وحتى نهاية العام، نتوقع إصدار ستة أحكام في قضايا أخرى تشمل كل منها متهما واحدا. وشهدت الأشهر الأولى من هذا العام أيضا الانتهاء من مرحلة تقديم الأدلة في اثنتين من أكبر المحاكمات المتعددة المتهمين، قضية بوتاري والقضية العسكرية الثانية. وهاتان القضيتان وقضية بيزيمونغو كلها الآن في مرحلة إعداد الأحكام، وتضم إجمالا حوالي ١٤ متهما. وفي القضية الخامسة التي تضم متهمين متعددين، كاريميرا وآخرين، ننتظر حاليا قرار محكمة الاستئناف في ما يتعلق بأمرنا الخاص بفصل أحد المتهمين الذي أدى استمرار مرضه إلى تأجيل الإجراءات.

وقد أصبح الحد الأقصى بإمكان بدء الإجراءات في عشر قضايا جديدة في عام ٢٠٠٩ الذي توقعته خلال آخر تقرير رفعته إلى مجلس الأمن بات حقيقة. وحتى الآن، بدأت الإجراءات في أربع من هذه القضايا العشر الجديدة، وفي واحدة منها انتهت بالفعل مرحلة تقديم الأدلة.

وتواصل المحكمة جهودها لتحسين إدارة المحاكمات، بدءا من مرحلة ما قبل المحاكمة وحتى مرحلة إعداد الأحكام. ورغم ذلك، جرى تأجيل بدء عدة محاكمات جديدة لأسباب عديدة، منها مسائل الإفصاح، والاستقالة غير المتوقعة للمحامي في ثلاث قضايا قبل الموعد المقرر لبدء المحاكمة بوقت قصير، ووفاة أحد محامي الدفاع وتنحية قاض رئيس دائرة. ورغم تلك التأخيرات، نواصل بذل كل الجهود للوفاء بالتوقعات والانتهاء قدر الإمكان من مرحلة تقديم الأدلة بنهاية هذا العام.

لكن، تأخر بدء بعض المحاكمات يتطلب، خطة احتياطية لامتداد محتمل لتلك الجلسات إلى الأشهر الأولى من عام ٢٠١٠. والتأخيرات قد تؤثر أيضا على جدول عملية إعداد الأحكام، سواء في القضايا الجديدة أو المنظورة، حيث سيكون نفس القضاة منشغلين في المحاكمات وفي المداولات لإصدار الأحكام. غير أنه في ظل توقف سير الإجراءات في محاكمة كاريميرا، نتوقع صدور أحكام في كل هذه القضايا خلال عام ٢٠١٠. وفي هذا السياق، ندعو المجلس إلى الموافقة على تمديد ولايات قضاة محكمتنا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

وانضم إلى المحكمة في كانون الثاني/يناير ثلاثة قضاة مخصصين جدد، وهم يمثلون الآن جزءا من هيئة المحكمة في عدة محاكمات جديدة. ولم يحالف التوفيق جهودنا لتعيين قاضٍ إضافي رابع من القائمة. إلا أننا كدليل على التزامنا بخفض العدد، حيثما أمكن، ولمنع حدوث مزيد من حالات التأخير التي قد تترتب على عملية الترشيح، قررنا أن نجري المحاكمات في القضايا الجديدة المتبقية بالقضاة الذين يعملون حاليا في المحكمة وألا نطلب تعيين قضاة مخصصين إضافيين. وفي الوقت ذاته، يُلقي هذا القرار بدون شك عبئا إضافيا على القضاة العاملين حاليا، الذين يشتركون جميعا في نظر قضيتين على الأقل، وثلاث قضايا في وقت واحد في كثير من الأحيان.

ولا يزال التفاوت بين القضاة الدائمين والمخصصين فيما يتعلق ببعض الاستحقاقات داعيا للقلق الشديد. وفي أعقاب صدور القرار ١٨٥٥ الصادر في ٢٠٠٨، الذي تخلى عن شرط وجود قاض دائم في كل هيئة محكمة، أصبح القضاة المخصصون الآن مطابقين تقريبا في سلطتهم للقضاة الدائمين وعلى قدم المساواة معهم فيما يتعلق بالمسؤولية وعبء العمل. وسيرأس القضاة المخصصون هيئة المحكمة في عدة قضايا جديدة. ومعالجة التفاوت في المركز هي مسألة بالغة الأهمية، ليس فقط لضمان وجود الدافع والالتزام لدى أولئك القضاة، وإنما أيضا باعتبارها تتعلق بالإنصاف في حد ذاته.

وتواجه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا معدل تبديل متزايد باستمرار في الموظفين، وهو يتفاقم للشعور بعدم الأمن فيما يتصل بمدة العقود القصيرة التي تمنحها المحكمة حاليا. ويمثل فقدان الموظفين ذوي الخبرة فقدانا للذاكرة المؤسسية لا يسهل التغلب عليه بتعيين موظفين جدد. ومن هنا ضرورة ضمان الاحتفاظ بالموظفين ذوي الخبرة ما دامت الحاجة إلى خدماتهم قائمة.

ورغم تحقق الكثير، ما زالت بعض المهام الهامة متبقية. فبعد وقوع جرائم الإبادة الجماعية بخمسة عشر عاما، ما زال ١٣ هاربا مطلقي السراح، وأربعة منهم من المقرر محاكمتهم أمام المحكمة باعتبارهم من المتهمين الكبار. وأؤكد مجددا بقوة مناشدتي الدول الأعضاء أن تتعاون مع المدعي العام فيما يبذله من جهود لضمان إلقاء القبض عليهم ونقلهم إلى أروشا خلال هذه الفترة الأخيرة من ولاية المحكمة، فليس خيارا مقبولا بالنسبة لمجتمع دولي ملتزم بمكافحة الإفلات من العقاب أن يدَع المدانين بارتكاب أخطر الجرائم يفلتون من المحاكمة.

ولا يزال تعاون الدول الأعضاء ومساعدتها يمثلان حجر زاوية للنجاح في إنجاز ولاية المحكمة في كثير من الوجوه. ومنذ أسبوعين، وقعتُ على قرارات لنقل تسعة آخرين من المدانين إلى إحدى الدول الأعضاء لتنفيذ عقوباتهم. ولا يزال دعم المجتمع الدولي مطلوبا بصفة عاجلة لإعادة توطين الشخصين اللذين تمت تبرئتهما الباقيين في أروشا. وأود أن أكرر دعوتي إلى تعاون المجلس في هذه المسألة.

وتعكف المحكمة حاليا، كما يدرك المجلس، على إعداد مقترحات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. والكمّ المتبقي من العمل هائل، وتتوقف قدرتنا على إنجازه بنجاح على كفاية كل من الموارد المالية والبشرية ولها صلة بهذه المناقشة رغم أن مجلس الأمن ليس منتدى للتباحث في شؤون الميزانية. واسمحوا لي من فضلكم أن أغتنم هذه الفرصة لأطلب دعم الدول الأعضاء في ضمان تزويد المحكمة بالموارد اللازمة لإتمام مهامها. وحتى في هذه الأزمنة الصعبة التي تخيم عليها ظلال الأزمة الاقتصادية، لدي اقتناع بأن جميع الدول الأعضاء ما زالت ملتزمة بهدف تحقيق العدالة الرفيعة المستوى لضحايا المأساة الرواندية. ولا يمكننا تحقيق هذه الأهداف التي وضعها المجتمع الدولي لعملنا إلا إذا توافرت الموارد الضرورية.

ورغم أن المحكمة تعمل بأقصى سرعة لها، يتعين عمل التحضيرات للمستقبل بعد أن تغلق المحكمة أبوابها. وقد تشاورت الأمانة العامة مع المحكمة على نطاق واسع خلال فترة إعداد التقرير الموجه إلى مجلس الأمن عن الآليات المتبقية والمحفوظات. ولديّ ثقة بأن التقرير سيوفر أساسا صلبا وشاملا للغاية للقرارات الصعبة التي سيتعين على مجلس الأمن اتخاذها بشأن هذه الأمور. وأثق بأن هدفنا المشترك المتمثل في تجنب الإفلات الفعال من العقاب على جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في رواندا في ١٩٩٤ سيشكل المبدأ الرئيسي الذي يوجه قراراته.

وأود أن أختتم بالإعراب، باسم جميع القضاة والموظفين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، عن صادق تقديرنا للدعم المتواصل من الحكومات الموقرة الممثلة في المجلس. كما أود بصفة خاصة أن أشكر موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة على مشورتهم ودعمهم اللذين لا يقدران بثمن. وأود أن أخص بالذكر مكتب الشؤون القانونية في هذا الصدد.

إن جهودنا المشتركة لتقديم من ارتكبوا أفظع الجرائم في رواندا في عام ١٩٩٤ تبعث برسالة قوية إلى العالم، فحتى بعد انقضاء خمسة عشر عاما، ومهما كانت العملية ثقيلة الوطأة حافلة بالتحديات والأخطاء، وحتى إن لم يكن

تم القبض على جميع المتهمين حتى الآن، يجب أن نواصل وسنواصل النضال في وجه ثقافة الإفلات من العقاب ومن أجل تحقيق المساءلة والعدالة. ولن يتحقق هدف المصالحة الناجحة والسلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى ما لم يمكن لجميع المعنيين أن يثقوا بقوة هذه الرسالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضي بايرون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد براميرتز (تكلم بالإنكليزية): أشكر المجلس على إتاحته هذه الفرصة لي لتقديم التقرير الحادي عشر عن استراتيجية إنجاز مكتب المدعي العام.

وسأقدم للمجلس استكمالا موجزا بشأن عملنا القانوني، وتعاون الدول، والجهود المضطلع بها لدعم أعمال أجهزة الادعاء في يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما الخطط التنظيمية لمكتبي خلال المرحلة الأخيرة من وجود المحكمة.

من المتوقع أن يكون العام ٢٠٠٩ آخر سنة لنشاط المحاكمات الكاملة قبل تقليص حجم المحكمة بدءا من عام ٢٠١٠. وخلال الأشهر الستة الماضية، أحرز الادعاء تقدما ملموسا في تحقيق إنجاز أهداف الاستراتيجية. ومنذ قدمت تقريري المكتوب إلى مجلس الأمن في منتصف أيار/مايو، أكمل الادعاء مرافعاته الختامية في محاكمة اثنين من المتهمين، في قضية لوكيتش ولوكيتش، ومن المتوقع أن يصدر الحكم خلال الأشهر القائمة.

وتوجد في الوقت الحالي ست قضايا، و ١٩ متهما، قيد المحاكمة. ومن هذه القضايا، محاكمة معقدة لسبعة أشخاص متهمين بجرائم مرتكبة في سريبرنيتسا، وهي الآن في مراحلها الأخيرة. وتحدد أن يقدم الادعاء خلاصته الختامية في قضية بروبوفيتش وآخرون في نهاية تموز/يوليه كما حدد موعد المرافعات الختامية في شهر آب/أغسطس.

أما عن القضايا الأخرى رهن المحاكمة، فقد قطعت محاكمتا دورديفيتش وبيريشيتش، شوطا بعيدا في مرحلة تقديم مرافعات الادعاء، وقضيتا برليتش وآخرون وجوتوفينا وآخرون هما الآن في مرحلة مرافعات الدفاع.

ورغم جهود الادعاء العام للمضي قدما بالجدول الزمني للمحاكمات حدثت بعض التأخيرات الإضافية. ومن أبرزها، في شباط/فبراير ٢٠٠٩، اضطررنا إلى تأجيل قضية شيشيلي بسبب الصعوبات التي ووجهت في تأمين الأدلة من الشهود المتبقين.

وأُحرز تقدم كبير في آخر أربع قضايا دخلت حاليا مرحلة ما قبل المحاكمة. ففريق مقاضاة كراديتش ما فتئ يعمل بلا انقطاع لكفالة أن تكون القضية جاهزة لبدء المحاكمة في وقت قريب. وبعد تأجيل طويل بسبب المشاكل الصحية ليوفيتسا ستانيشيتش ستبدأ الإجراءات في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش قريبا. والادعاء العام جاهز للبدء في محاكمة ستانيشيتش وزوبليانين، التي يتوقع أن تبدأ في أيلول/سبتمبر، كما أن محاكمة قضية توليمير ستبدأ في أيلول/سبتمبر. وبغية كفالة البدء الفوري للمحاكمات الجديدة عكفنا على العمل بسرعة من خلال إناطة المهام بالموظفين الذين انتهوا من محكمة بوبوفيتش وآخرين ومحكمة لوكيتش ولوكيتش.

إن أعمال الادعاء العام بشأن قضايا الاستئناف ما زالت مستمرة ويتوقع أن تزداد زيادة كبيرة في الأشهر المقبلة. وبنهاية عام ٢٠٠٩، ستكون لدى دائرة الاستئناف قائمة بـ ٢٤ قضية مستأنفة.

تعاون الدول مع مكتبي عنصر حاسم في النجاح في إكمال أعمالنا الخاصة بالمحاكمات والاستئنافات. وما زلنا

نسعى إلى الحصول على مساعدة البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا في عدد من المجالات مثل توفير المستندات، وإمكانية الوصول إلى المحفوظات، وكفالة أن يتمكن الشهود من الإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة، والمساعدة في تحديد أماكن الفارين والقبض عليهم. وقد سافرتُ مؤخرا إلى هذه البلدان والتقيت بالسلطات على الأصعدة السياسي والقضائي والعملياتي بقصد طرح جميع تلك القضايا.

منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة أمام المجلس أحرزت صربيا تقدما إضافيا في تعاونها مع مكتبي. فأغلبية كبيرة من طلباتنا بالمساعدة تمت تلبيتها، بما في ذلك الوصول إلى المستندات والمحفوظات. ومع تقدم محاكمات كبار القادة وبدء محاكمات آخرين قريبا، يحدونا الأمل أن يستمر نمط التعاون ذاك.

البحث عن راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش وإلقاء القبض عليهما يظل المسألة الرئيسية فيما يتعلق بتعاون صربيا. ومكتبي على اتصال وثيق بالدوائر المسؤولة عن تعقب الهاربين من العدالة وهو يراقب أنشطتها عن كثب. وأثناء زيارتي الأخيرة إلى بلغراد استمعت إلى إحاطات إعلامية وافية بشأن عملها.

التطورات التي حدثت على الصعيد السياسي في السنة الماضية، إضافة إلى القيادة الجديدة على صعيد العمليات، أسفرت عن تحسين في إضفاء الطابع المهني والكفاءة على الأنشطة المبذولة لتعقب وإلقاء القبض على الفارين المتبقين. وأرجو أن تقدم السلطات السياسية في صربيا كل الدعم الضروري للعمل المهني المضطلع به على صعيد العمليات. وهذا التعاون يجب أن يستمر وأن يسفر على ما نأمل عن مزيد من النتائج الملموسة والإيجابية.

في تقريري أعربتُ أيضا عن قلقي فيما يتصل بالبيانات السلبية الأخيرة الصادرة عن كبار المسؤولين الحكوميين حول الأحكام القضائية التي أصدرتها المحكمة. إن تلك البيانات تتعارض على ما يبدو مع مستوى التعاون في الميدان.

أما بالنسبة إلى كرواتيا، فإن المسألة المعلقة الوحيدة المتبقية هي الطلب الذي قدمه الادعاء العام بأن تقدم كرواتيا عددا من المستندات العسكرية الأساسية عن ''عملية العاصفة'' التي نفذت في عام ١٩٩٥. إن الإحباط المستمر في الجهود التي بذلها مكتبي على مدى فترة طويلة جدا من الوقت للحصول على تلك المستندات أجبرت الادعاء العام على إثارة المسألة أمام دائرة المحاكمة.

وكانت المحكمة قد أصدرت أمرا إلى كرواتيا بأن تجري تحقيقات في المستندات المفقودة. واستجابة لذلك الأمر قدمت كرواتيا عدة تقارير تتضمن، في آخر ما قدمته، معلومات إضافية عن التحقيقات الإدارية ومعلومات تكميلية عن تسلسل المسؤولية عن المستندات المفقودة. وقد عُقد عدد من الاجتماعات مع السلطات ركزت على تلك المسائل المعلقة. ومن أسف أن التقدم في التحقيقات الطويلة الأمد كان محدودا وأن معظم المستندات العسكرية لم تقدم حتى الآن للمحكمة. وقد بيّنّا شواغلنا لكرواتيا حول تركيز التحقيقات المضطلع بها وطريقتها ومنهجيتها.

وتلك المسألة ما زالت معلقة أمام المحكمة. وقد دخلت المحاكمة الآن مرحلة الدفاع وتكاد تصل إلى نهايتها. ومن الأهمية الحاسمة بالتالي أن تواصل كرواتيا تركيز جهودها على العثور على تلك المستندات وأن تقدمها للمحكمة. وسأبقى على اتصال وثيق مع السلطات بأمل إحراز مزيد من التقدم في المستقبل القريب، غير أنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس الوزراء على اهتمامه الشخصي وعلى عقده العزم على حل هذه المسألة.

وفيما يتعلق بتعاون البوسنة والهرسك، لا توجد لدينا مسائل محددة معلقة فيما يتصل بمحاكماتنا. لكن النظام

القضائي للبوسنة والهرسك ما زال يواجه تحديات خطيرة يمكن أن تترك وطأها على تعاونها مع المحكمة. وإنني أساند كل الجهود المضطلع بها لتقوية القدرة القضائية للتعامل مع قضايا جرائم الحرب الكثيرة جدا التي لم تحسم بعد. وفي ذلك الصدد جرى اعتماد استراتيجية وطنية لإدارة قضايا جرائم الحرب في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وهذا تطور يعد بالخير. وإنني، إلى جانب ممثلي المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك، أؤيد الإبقاء على وجود دولي في المؤسسات القضائية، مثل المديرية الخاصة لجرائم الحرب التابعة لمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك.

أولوية أخرى لمكتبي تتمثل في دعم السلطات القضائية الوطنية في المقاضاة على جرائم الحرب. وإن دعم زملائنا في يوغوسلافيا السابقة على الإدارة الناجحة لقضايا جرائم الحرب يظل عنصرا أساسيا من عناصر استراتيجية الإنجاز. فهذا أفضل سبيل لكفالة استمرار أعمالنا بنجاح.

في الأشهر المقبلة سنكمّل إجراءات نقل المواد التحقيقية لدوائر الادعاء العام الوطنية. ونحن على استعداد الآن لنقل ثلاث قضايا تخص ١٠ متهمين إلى مكتب المدعي العام لدولة البوسنة والهرسك. وآخر أربع قضايا، وهي تخص ١١ متهما، ستنقل إلى البوسنة والهرسك قبل نهاية العام.

تلبية الطلبات بالمساعدة وإتاحة إمكانية الحصول على المستندات والاطلاع على المحفوظات تشكل جوانب هامة أخرى من ذلك التعاون. وإننا نقدم تلك المعلومات لمكاتب الادعاء العام، سواء داخل بلدان يوغوسلافيا السابقة أو خارجها. وفي الأشهر الستة الأخيرة تداول فريقنا الانتقالي أكثر من ٩٠ طلبا بالمساعدة. ومن الطريف أن نصف تلك الطلبات وردت من بلدان من خارج يوغوسلافيا السابقة.

ورغم أن التعاون بين دوائر الادعاء العام مستمر في التحسن، فإن السلطات القضائية الوطنية ما زالت تواجه عقبات وتحديات قانونية صعبة فيما يتصل بالمقاضاة على جرائم الحرب. ذلك أن عدم جواز تسليم مواطني دولة ما إلى دولة أخرى والحواجز القانونية التي تمنع نقل قضايا جرائم الحرب بين الدول تشكل عائقا يحبط النجاح في إجراء التحقيقات وفي المقاضاة. ويتعين على جميع السلطات المعنية أن تعالج هذه المسائل بوضع أطر العمل القانونية الضرورية. وذلك يبدو السبيل الوحيد لتجنب فجوة الإفلات من العقاب.

لقد شارك مكتبي في عدة مؤتمرات مع مدعين عامين من المنطقة لتقوية التعاون في المسائل القضائية بين دول يوغوسلافيا السابقة. ومن المنجزات الهامة المحرزة مؤخرا في تلك العملية كان وضع قواعد بيانات وقوائم جرد لقضايا جرائم الحرب في المنطقة. والتطور الهام الآخر، الذي أعلنتُ عنه أثناء إحاطتي الإعلامية الأخيرة، كان إرساء أسس مشروع تعاوني محدد، بدعم من المفوضية الأوروبية، يسمح بتكامل أعمال المدعين العامين من المنطقة مع مكتبنا في لاهاي. ويتوقع أن يبدأ أول مكتب اتصال للادعاء العام أعماله في مكتبي هذا الشهر. وتلك المبادرة، شأنها شأن غيرها، تبرز التفاعل الممتاز لمكتبي مع مكاتب المدعي العام للدولة والمدعين العامين في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا المسؤولين عن المقاضاة على جرائم الحرب.

والآن أود أن أتطرق بإيجاز إلى الخطط التنظيمية في المستقبل لمكتبي. تم التخطيط للبدء في عام ٢٠١٠ في برنامج لإجراء تخفيض كبير في الحجم. ففي ميزانيتنا المقترحة، التي قدمت للأمانة العامة هذا الأسبوع، توخينا إجراء تخفيض، على مدى السنتين المقبلتين، بنسبة ٦٠ في المائة في عدد المناصب، وبنسبة ٤٢ في المائة في البنود غير المتعلقة بالمناصب في مكتب المدعي العام. وستُجرى كذلك إعادة توزيع للمناصب من شعبة المحاكمة إلى شعبة الاستئناف للتعامل مع عب العمل المتعاظم.

ولئن كنا ملتزمين تماما بعملية التخفيض، فإنني أود مرة أخرى أن أشدد على الحاجة إلى الاحتفاظ بكادرنا من الموظفين الخبراء والمتخصصين بهدف إنجاز عملنا. وفي الحالة الراهنة سبق لعدد كبير من الموظفين أن غادروا مكتبي ويمكن لكثير غيرهم أن يغادروا مؤسستنا سعيا وراء فرص سانحة في أماكن أخرى. لذلك من المهم بصورة حاسمة أخذ احتياجاتهم في الاعتبار وإيجاد الطرق اللازمة للإبقاء على موظفينا إلى حين الانتهاء من المحاكمات. وإننا، إلى جانب الرئيس والمسجل، سنواصل معالجة تلك المسائل مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ومكاتب الأمانة العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد براميرتز على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة للسيد حسن جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد جالو (تكلم بالإنكليزية): منذ تقريرنا الأخير إلى مجلس الأمن، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، استمر النشاط المكثف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا نحو تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة، وما برحنا ملتزمين التزاما راسخا بالإنجاز السريع والمناسب لولايتنا لتحقيق العدالة لرواندا في ضوء أعمال الإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤.

في الأشهر الستة الماضية، بدأ الادعاء العام بمحاكمة أربع قضايا جديدة، فُرغ من إحداها للتو، وأحرز تقدم تدريجي فيما يتعلق بالقضايا الأخرى. وقد أغلق بالفعل الادعاء ملفه في قضيتين من تلك القضايا بعد محاكمات قصيرة جدا. وبالإضافة إلى ذلك، عمل مكتب الادعاء العام على إعداد القضايا بشأن المحاكمات الجارية المتعددة المتهمين في قضية كاريميرا وآخرين، والقضية الأحادية المتهم، ومكتب الادعاء جاهز للسير فيها ما أن يتم تعيين مواعيد للمحاكمة.

خلال نفس الفترة قُدمت سبع قضايا واستئنافات جديدة إلى دائرة الاستئناف. وهناك الآن ما مجموعه ١١ قضية من هذه القضايا رهن الاستئناف يعمل مكتب الادعاء العام حاليا عليها من أجل جلسات الاستماع.

ولكن على الرغم من النشاط المكثف لأفرقه التعقب التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وطيلة الستة أشهر الماضية، لم يتم حتى الآن إلقاء القبض على أي من الأشخاص الـ ١٣ الفارين من وجه العدالة. وهكذا سينصب تركيزنا في الأشهر الستة المقبلة على ما يلي: الانتهاء من المحاكمات الجارية؛ البدء بمحاكمات المحتجزين المتبقين وعندما يتم تعيين مواعيد محاكمة لهم، كما ذكرت آنفا، سنكون على استعداد للمحاكمة؛ تحديد جهودنا في مجال التعقب لضمان إلقاء القبض على الفارين ونقلهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لمحاكمتهم أو نقلهم إلى أماكن أخرى؛ تحديد الجهود لإحالة بعض القضايا من جانب المحكمة إلى رواندا وغيرها من الدول ذات الأنظمة القضائية الوطنية المختصة؛ استكشاف تدابير جديدة للحفاظ على الأدلة من أجل محاكمة الأشخاص الأربعة من ذوي الرتب العليا الذين تم تحديدهم للمحاكمة في أروشا عندما يتم فعليا إلقاء القبض عليهم.

إن إلقاء القبض على فيليسيان كابوغا لا يزال يكتسي أولوية عليا بالنسبة للمحكمة. وتُقدم إحاطات إعلامية منتظمة لأعضاء المجلس عن الجهود المبذولة لتنفيذ عملية القضاء القبض عليه ونقله إلى المحكمة. وهناك أدلة قاطعة جمعتها فرقة العمل المشتركة التي تضم الشرطة الكينية والمحققين التابعين للمحكمة، وهذه الأدلة تفيد بأن فيليسيان كابوغا كان قد دخل كينيا في عام ١٩٩٤ ومُنح إذن إقامة وإذن لممارسة أعمال تجارية في ذلك البلد. ونتيجة ذلك، قام بشراء أملاك وسجل عملا تجاريا باسمه وبأسماء أشخاص آخرين؛ وفتح عدة حسابات بنكية باسمه في عدة بنوك في

كينيا. وتفيد تقارير فرقة العمل المشتركة أيضا بأن كابوغا شوهد عدة مرات في كينيا ولفترة طويلة من الوقت.

وما برحت المحكمة منخرطة لعدة سنوات في ضمان تعاون كينيا في إلقاء القبض على كابوغا ونقله إلى المحكمة لمحاكمته، وتجميد أصوله وممتلكاته الكائنة في ذلك البلد. وقد شمل ذلك عدة بعثات قام بها موظفو المحكمة إلى كينيا، بمن فيهم أنا نفسي. وآخر مهمة قمت بها إلى نيروبي في هذا الصدد كانت في شهر آذار/مارس ٢٠٠٩. وحتى الآن، استولت السلطات الكينية على مبنى واحد، وهو سكن أسرة كابوغا في نيروبي، المعروف بالفيلا الإسبانية.

في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، كتب مدير إدارة الهجرة في كينيا إلى فرقة العمل المشتركة لإبلاغها بأن فيليسيان كابوغا قد ترك كينيا. كل الجهود التي بُذلت، بما فيها المهمة الأخيرة التي قمت بها في شهر آذار/مارس ٢٠٠٩، للحصول على التفاصيل والوقوف على ظروف رحيله المزعوم من ذلك الإقليم وإمكانية الوصول إلى السجلات الحكومية المتعلقة بأصوله وأنشطته قد باءت بالفشل لأن السلطات الكينية لم تمتثل حتى الآن لطلبات المحكمة.

كذلك، المشاورات جارية مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لإيجاد السُبل الكفيلة لتفعيل أوامر القبض على عدد كبير من الفارين من المحكمة والموجودين في ذلك البلد ونقلهم إلى المحكمة. ولا نزال نناشد مجلس الأمن بأن يطلب من كينيا ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن جميع الدول الأخرى التعاون مع المحكمة في إلقاء القبض على هؤلاء المتهمين ونقلهم. فتركة المحكمة وإقامة احترام لأثر القانون الإنساني الدولي، كله يتوقف على قدرة المجتمع الدولي على إلقاء القبض على جميع هؤلاء الأشخاص المتهمين بارتكاب فظائع جسيمة ضد أقرانهم من بني البشر.

إن تعاون الدول الأعضاء التي يتواجد على أراضيها الفارون من وجه العدالة مسألة على جانب كبير من الأهمية. وإغلاق المحكمة من دون إلقاء القبض على هؤلاء الفارين ونقلهم يمثل خطرا حقيقيا على بقاء فجوة الإفلات من العقاب التي سيكون من الصعب سدها. ومن هنا يصبح من الملح جدا أن تتعاون الدول الأعضاء تعاونا كاملا وأن يوفر المجتمع الدولي للدول الأعضاء دعما إضافيا – لا سيما في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وممارسة الضغط على كينيا – لكفالة القبض فورا على الفارين ونقلهم إلى أروشا لمحاكمتهم.

وفي أعقاب قرارات دائرة الاستئناف برفض إحالة قضايا إلى رواندا للمحاكمة عملا بالقاعدة ١١ مكررا من قواعد محكمة رواندا، فإن حكومة رواندا بصدد سن تشريع إضافي – في الحقيقية أُبلغت بأنه قد تم سنه – للوفاء بالشواغل المتبقية لدائرة الاستئناف فيما يتعلق بحماية الشهود وتسجيل شهادات الشهود الذين ربما يترددون في السفر إلى رواندا لأداء الشهادة. وما أن يتم سريان القانون وتترسخ القدرة على حماية الشهود وتوفر مرافق توصيل الفيديو، سينظر مكتبي مرة أخرى في تقديم طلبات إضافية أمام الدوائر الابتدائية خلال هذه السنة لإحالة قضايا المتهمين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى حكومة رواندا.

بما أن شواغل الدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف تتعلق بالمسائل القانونية وبقدرة النظام القانوني في رواندا، أود أن أحض المجلس على الطلب من الدول الأعضاء مضاعفة جهودها في دعم بناء القدرات بالنسبة للنظام القانوني الرواندي. ومن الجدير بالذكر أن رواندا لديها عبئا ثقيلا من القضايا ليس فحسب تلك القضايا التي نقلت إليها من المحكمة، بل أيضا قضايا نقلت إليها من ولايات قضائية وطنية أخرى وغيرها من القضايا المحلية العديدة المتعلقة بجرائم الإبادة وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

بالنسبة لرواندا علي أن أسلم بأنها قد أنجزت أيضا الكثير في هذا المجال مثل إلغاء عقوبة الإعدام؛ ودمج ضمانات إضافية بشأن المحاكمة العادلة في القانون؛ وتحديث المرافق؛ وتدريب الموظفين بمساعدة من المحكمة. وينبغي تشجيع تلك الجهود الإيجابية من أجل بناء القدرات في القطاع القانوني.

إن استمرار الفارين في مراوغة العدالة وإطالة أمد ذلك يشكل أيضا تحديا لإقامة العدل على النحو المناسب، حتى عندما يتم في النهاية القبض على أولئك الفارين وتقديمهم للمحاكمة. وكما يتضح من تجربتنا مع المحاكمات الراهنة الجارية حاليا، فإنه كلما طالت الفترة الفاصلة بين ارتكاب هذه الجرائم الخطيرة في عام ١٩٩٤، ووقت المحاكمة، كلما زادت إمكانية فقدان الكثير من الأدلة بسبب عدم توفر الشهود لأسباب شتى، مثل الوفاة وتغيير مكان الإقامة أو لمجرد تردد الشهود في الانخراط في عملية الشهادة بعد فترة انقطاع طويلة.

ومع ذلك، مما يمكن تفهمه أنه لا توجد مُهل زمنية للمحاكمة على هذه الجرائم. وسيتم تقديم المتهمين للمحاكمة عندما يتم القبض عليهم ما دامت الأدلة متوفرة ضدهم. وبالنسبة لبعض المتهمين من ذوي الرتب العليا فقد استصوب أن تقوم بمحاكمتهم آلية دولية. وتقتضي المصلحة العامة إقامة العدل على النحو المناسب توفير محاكمة عادلة ومناسبة لا محاكمة يخربها نجاح الفارين في الإفلات من العدالة لفترة طويلة بحيث تتلاشى الأدلة ضدهم، خاصة أنه تتوفر أدلة كبيرة ترتكز على شهادة شفوية للشهود الذين قد يصبحون غير متاحين.

وفقا لذلك، اقترح مكتبي إجراء تعديلات على قواعد المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مما يمكّن المحكمة من الإبقاء على شهادة الشهود في قضايا الفارين وعلى توفر هذه الأدلة في أي محاكمة لاحقة، إن لم يعد الشهود متوفرين في ذلك الوقت. وعندما يُعتمد تغيير القواعد، سوف يفضي ذلك إلى إجراءات لأخذ إفادات خاصة لهؤلاء الشهود في العام المقبل تتعلق بأربع قضايا فرار على الأقل. ويتوقع لهذه الإجراءات أن تكون لفترة محددة جدا، ولا ينبغي أن يكون لها أثر سلبي على إنجاز الاستراتيجية.

إن مكتبي، إذ يبني على مؤتمر المدعين العامين الدوليين والوطنيين الذي انعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، سوف يستضيف في وقت لاحق من العام الندوة السنوية للمدعيين العامين لمناقشة أثر المحاكم الجنائية الدولية على التدابير المتخذة ضد الإفلات من العقاب بالنسبة للفظائع الجماعية.

وسوف تركز الندوة على استخلاص الدروس من الماضي في إدارة العدالة الجنائية الدولية، وعلى التفكير في مستقبل تلك العملية بينما تأتي المحاكم المخصصة إلى نهايتها. وتعمل المحكمة كذلك حاليا على زيادة الانتباه للمسائل المتبقية المتعلقة بالأرشيف ووصول عموم الناس إلى الوثائق، واستمرار دعم المحاكمات الوطنية وإنهاء العمل الإداري على النحو المناسب، وتقديم التقارير.

ونظل ملتزمين التزاما راسخا باختتام المحاكمات المتعلقة بالمحتجزين حاليا في الوقت المناسب، وبإحالة القضايا الخاصة ببعض الموقوفين والفارين. ونحن لا نقلل من شأن التحديات التي تواجهنا لدى القيام بذلك، لا سيما في ضوء احتمال فقدان موظفين ذوي خبرة أثناء إنجاز الاستراتيجية. ومع ذلك، نظل ملتزمين بتحقيق تلك الأهداف.

وأود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى مجلس الأمن وجميع أجهزة الأمم المتحدة على استمرار دعمها لعمل المحكمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدعي العام جالو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد سانادر (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بالرئيس روبنسون والرئيس بايرون، فضلا عن المدعيين العامين براميرتز وجالو. بعدما أصغيت بانتباه إلى تقاريرهم، أود أن أؤكد مجددا التزام كرواتيا الراسخ بمواصلة تنفيذ قانوننا الدستوري المتعلق بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أبرز الأهمية التي تعلقها حكومتي وأعلقها أنا على عمل المحكمة، فضلا عن ضرورة تحقيق الأهداف التي أنشأ المجلس المحكمة لأجلها. وبصفتنا عضوا في مجلس الأمن وأحد المؤيدين لإنشاء المحكمة، سوف تواصل كرواتيا الدعوة إلى الوفاء بولاية المحكمة وتوفير الدعم الكامل لها، وإلى محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبوها.

(تكلم بالإنكليزية)

إن المحكمة هي في الواقع القوة الرئيسية في عملية تحترم الضحايا عن طريق توفير العدالة – عملية تمهد السبيل، من خلال توفير العدالة، أمام مستقبل أفضل ينعم بالسلام والأمن والمصالحة والتعاون والرخاء.

لقد قطعت كرواتيا شوطا بعيدا في ذلك الصدد، ولم ننس أبدا نقطة انطلاقنا، فنحن لا نزال نتذكر أوبشارا والمقابر الجماعية الـ ١٤٢ الأخرى في جميع أنحاء منطقتنا. وما فتئت لدينا ذكريات حيّة عن التدمير الكامل الذي لحق بفوكوفار وقصف دوبروفنك بالقنابل وأوسيك وزادار ونموسبيك والعديد من المدن والبلدان الأخرى في كرواتيا. ونأسف لأن بعض مرتكبي تلك الجرائم لا يزالون مطلقي السراح. ونأسف لأن غوران هادزيتش لم يجر تسليمه بعد إلى لاهاي. ونأسف بالتأكيد لأن راتكو ملاديتش ما زال فارا. فهو وهادزيتش مسؤولان عن أبشع الجرائم المرتكبة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، أي المجازر المرتكبة في سربنيتسا وفوكوفار. ونأسف أشد الأسف لأن إدانة ميلوسفيتش جاءت متأخرة جدا، وبالتأكيد دون حكم. فوفاته جعلت من المستحيل إصدار حكم يبيّن بوضوح تطور سياسة قائمة على العدوان وارتكاب جرائم حرب بشكل منهجي.

ومع ذلك، فإن ما نشعر به من أسف لم يمنعنا من التطلع إلى المستقبل وإعادة بناء بلدنا على قاعدة احترام كرامة الإنسان، وحكم القانون والعدالة الدولية. لقد اخترنا في كرواتيا تعزيز مؤسساتنا الديمقراطية وإصلاح نظامنا القضائي وإنشاء دولة لا يكون فيها أحد فوق القانون. ومع اعتقادنا هذا ومع التزامنا بالقيم الديمقراطية الأساسية، نجحنا في وضع كرواتيا على طريق التنمية والمصالحة والتقدم. وعززنا كذلك مجتمعنا داخليا وعززنا مكانتنا في العالم. انضممنا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي وأصبحنا عضوا كامل العضوية في الأسرة الديمقراطية لأوروبا ومنطقة المحيط الأطلسي. وأحد الشروط لتحقيق ذلك الهدف كان التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ويسعدنا أن المدعي العام أكد في تقريره تعاون كرواتيا الجيد عموما مع المحكمة. وفي ما يتعلق بقضية واحدة هي إيصال الوثائق، تختلف كرواتيا مع تقدير المدعي العام. وبينما نتعاون تعاونا كاملا مع مكتبه، نلاحظ كذلك أنه وفقا للنظام الداخلي للمحكمة، فإن المدعي العام هو طرف أثناء إنفاذ الإجراءات القضائية. لهذا السبب وعملا بالنظام الداخلي للمحكمة، تقدمت كرواتيا إلى المحكمة بطلب التأكيد على وفاء كرواتيا بالتزاماتها تجاه توفير الوثائق المطلوبة أو اعتماد كيفية القبض على المجرمين. في غضون ذلك، سوف تواصل كرواتيا تعاونها الكامل مع مكتب المدعي العام.

وستستمر كرواتيا بدعم المحكمة على أساس أنها تعمل على تحقيق الهدف الذي من أجله أنشأها مجلس الأمن. وكرواتيا، بوصفها عضوا في مجلس الأمن وعضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي وعضوا مستقبليا في الاتحاد الأوروبي، ستدعم بنشاط تحقيق هذه الأهداف، مع الإدراك الكامل بأنها ستكون مقياسا لتحديد إرث المحكمة.

وتقدر كرواتيا وتؤيد أيما تقدير وتأييد الرئيس روبنسون وجهود المحكمة لإنجاز عملها باكرا وعلى نحو منظّم. لقد دخلت المحكمة الآن مرحلة حاسمة حيث من الضروري البدء بتقليص حجمها بينما تواصل العمل على القضايا المتبقية والتحول إلى بنية تحتية مناسبة تتولى ما تبقى من عمل المحكمة في المستقبل. وأخيرا، دعوني أكرر رسالتي التي قلتها في الجمعية العامة قبل عامين. لا ينبغي لأحد أينما كان أن يشكك في السماح لأية جريمة ولكل الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بأن تمضي دون عقاب. هذه مسؤوليتنا المشتركة حينئذ وحده يمكننا إيجاد عالم أفضل لأجيالنا المقبلة.

السيد ماير - هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود سيدي الرئيس أن أهنئكم وأهنئ تركيا على تولي رئاسة مجلس الأمن في حزيران/يونيه. وأود كذلك أن أشكر رئيسي ومدّعي عام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إحاطتهم الإعلامية.

في بياني اليوم، سأقول أولا بضع كلمات حول موقفنا الوطني من استراتيجيتي المحكمتين للإنجاز. ثانيا، وتمشيا مع الممارسة لسلفي البلجيكي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لاستكمال المعلومات عن الأنشطة التي يضطلع بها الفريق العامل غير الرسمي لمجلس الأمن المعني بالمحاكم الدولية، الذي ترأسه النمسا منذ بداية هذا العام. لذا ألتمس رحابة صدر الرئيس لأنني قد استهلكت دقيقة أو دقيقتين أكثر مما لو أردت أن أقصر كلامي على الجزء الوطني من بياني.

إن النمسا تؤيد بقوة جميع الجهود لتعزيز العدالة الجنائية الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية أو المحاكم المخصصة أو المختلطة ولجان تقصي الحقيقة. ولا بد لنا من كفالة مساءلة مرتكبي أشد الجرائم خطورة وتقديمهم إلى العدالة. ونحن نشيد بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبمحكمة رواندا على دورهما الرائد في مكافحة الإفلات من العقاب وإسهامهما في تطوير القانون الجنائي الدولي والقانوني الإنساني الدولي.

وتؤيد النمسا تمام التأييد جهود المحكمتين لإنجاز عملهما في أقرب تاريخ ممكن وإتمام استراتيجية الإنجاز عملا بالقرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ونلاحظ وفقا للتوقعات الراهنة أن المحكمتين لن تتمكنا من الوفاء بالتاريخ المحدد في استراتيجية الإنجاز، وإنما الانتهاء من عملهما بحلول عام ٢٠١٣ حسبما هو متوقع. ونحث المحكمتين على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لإنجاز عملهما بسرعة بينما تحافظان على جميع القواعد الآيلة إلى إجراء محاكمات عادلة على النحو الواجب.

واعتقال من تبقى من الفارين يظل أولوية عليا لإنجاز عمل المحكمة، ونهيب بجميع دول المنطقة، ولا سيما الدول التي يُشك في أن الفارين موجودين فيها، أن تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمتين. والنمسا ترحب بالجهود الصربية لتعقب الفارين راتكو ملاديتش ونموران هادزيتش، وتأمل في التوصل إلى نتائج إيجابية في المستقبل القريب.

ونرحب أيضا بالجهود التي بذلتها الحكومة الكرواتية - وخاصة ما بذلتموه أنتم، دولة رئيس الوزراء ووزير العدل - ونأمل أن تفضي هذه الجهود إلى زيادة تعزيز الحوار البنّاء مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأود أن أضيف، دولة رئيس الوزراء، أن حكومتي تدرك تماما التزامكم الشخصي الثابت منذ أمد

طويـل بالتعـاون الكامـل مـع المحكمـة الجنائيـة الدوليـة ليوغوسلافيا السابقة. ونعلم أنكم اتبعتم هذا المسار منذ توليكم منصبكم. كما نعلم أنه في ظل صعوبات كبيرة في بعض الأحيان، كان التزامكم محوريا في تحديد مكان أنتي غوتوفينا ونقله إلى لاهاي.

إن إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية المختصة جزء أساسي من استراتيجية الإنجاز. ومع ذلك، يجب التأكد من أن جميع القضايا المحالة تُدار بصورة عادلة ونزيهة وغير متحيزة. ومن الضروري أيضا توفير تدابير فعالة لحماية الشهود وتنفيذ الأحكام واتخاذ إجراءات بحق من يساعد الفارين على الفرار من العدالة. ونلاحظ أن دوائر المحكمة والاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا رفضت إحالة جميع القضايا الخمس التي طلبها المدعي العام إلى رواندا. ويحدونا الأمل أن الجهود التي تبذلها رواندا لتحسين نظامها القضائي وحماية الشهود ستمكّن المدعي العام من إعادة تقديم طلب إحالة القضايا.

أود الآن أن أقدم عرضا موجزا لآخر المعلومات عن أنشطة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية منذ بداية هذا العام. فمنذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عقد الفريق العامل ١٢ جلسة لمناقشة إنشاء آلية أو آليات لإنجاز الأعمال المتبقية من أجل تنفيذ مهام معينة للمحكمتين بعد إغلاقهما.

وسيعقد الفريق العامل بعد ظهر هذا اليوم اجتماعا آخر مع الرئيسين والمدعيين العامين الحاضرين هنا. وهناك اتفاق بين أعضاء الفريق العامل بأن أرفع الفارين من المحكمتين منصبا يجب أن يخضعوا لمحاكمة دولية من خلال الآليات. ونتفق أيضا على أنه يجب المحافظة على تراث المحكمتين ومحفوظاتهما. كما اتُفق على أن الآلية أو الآليات ستكون قادرة على محاكمة الفارين من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على أساس قائمة بأسماء القضاة. ويجب أن تكون الآلية أو الآليات صغيرة ومؤقتة وفعالة، بما يتناسب مع انخفاض حجم العمل في فترة ما بعد الإنجاز.

واصل الفريق العامل الدراسة المتعمقة للمهام الثماني المتبقية التي وصفتها المحكمتان بأنها ضرورية والتي ستُنفذ بعد إغلاقهما، وهي: محاكمة الفارين؛ وإجراء المحاكمة في قضايا انتهاك حرمة المحكمة؛ وحماية الشهود؛ ومراجعة الأحكام؛ وإحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية، بما في ذلك النقض؛ والإشراف على تنفيذ الأحكام؛ ومساعدة السلطات القضائية الوطنية؛ وصيانة المحفوظات. وما زالت المناقشات جارية بشأن ما إذا كانت هذه المهام ينبغي للآلية أو الآليات أن تضطلع بها، كلها أو بعضها.

ناقش الفريق العامل أيضا التاريخ أو التواريخ المحتملة لبدء عمل الآلية أو الآليات، فضلا عن بنيتها. وهذا يشمل المسائل الهامة، مثل ما إذا كان ينبغي أن تكون هناك آلية واحدة أو آليتان، أو آلية واحدة بفرعين والمسائل المرتبطة بالاشتراك في موقع واحد لمحفوظات المحكمتين مع الآلية أو الآليات وموقعها أو مواقعها. واستفادت المناقشات من الأوراق غير الرسمية التي قدمها الرئيسان، بإسهام من المحكمتين، والتي أعدت بمساعدة قيّمة للغاية من مكتب الشؤون القانونية.

وتبادل أعضاء الفريق العامل الآراء بصورة غير رسمية مع أعضاء لجنة الإدارة التابعة للمحكمة الخاصة لسيراليون. ويعتزم الرئيس عقد اجتماعات غير رسمية مع ممثلي دول يوغوسلافيا السابقة ورواندا والبلدين المضيفين للمحكمتين، وهما هولندا وتنزانيا.

وقدم رئيسا المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا عددا من الطلبات

الخطية المتعلقة باستراتيجيتيْ الإنجاز، بما في ذلك توسيع دائرة الاستئناف بنقل قضاة المحاكمة، وتمديد ولايات القضاة، وتعيين قاض مخصص آخر في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إضافة إلى ١٢ قاضيا مخصصا أذن بهم النظام الأساسي. ويعكف الفريق العامل على النظر في هذه الطلبات حاليا.

وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام في بيانه الرئاسي الصادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2009/47) أن يقدم تقريرا عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية بشأن الخيارات للمواقع المحتملة لمحفوظات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومقر الآلية أو الآليات لإنجاز الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين. وأفهم أن التقرير قد أُنجز من حيث المضمون وسيُنشر بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن بعد ترجمته إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. ونعتزم البدء في مناقشة مضمون التقرير وتوصياته في الفريق العامل في وقت لاحق من هذا الشهر. وبعد ذلك، سيستأنف الفريق المفاوضات على مشروع قرار لمجلس الأمن لإنشاء الآلية أو الآليات.

في الختام، أود أن أشكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والقضاة المخصصين والقضاة الدائمين والمدعيَين العامَين والمسجلَين وجميع موظفيهم على جهودهم الدؤوبة باسم العدالة الدولية. ونتوجه بشكر خاص إلى مكتب الشؤون القانونية الذي لا غنى عن خبرته الفنية ومساعدته في عملنا.

أخيرا، أود أن أشكر أيضا جميع أعضاء الفريق العامل على إسهاماتهم النشطة والبنّاءة في مناقشاتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الدائم للنمسا على إحاطته الإعلامية المستفيضة، وأشكره وأشكر فريقه على العمل الذي يقومون به.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، نيابة عن الوفد الفييتنامي، أود أن أهنئكم أيّما تهنئة، سيدي الرئيس، وأن أهنئ الوفد التركي على تبوئكم رئاسة المجلس هذا الشهر وترؤس تركيا المجلس للمرة الأولى. وبوسعكم أنتم ووفدكم التعويل على التعاون الكامل من الوفد الفيتنامي في أدائكم لوظيفتكم الهامة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنقل إلى السفير فيتالي تشوركن والوفد الروسي خالص تقديرنا على الطريقة الفعالة التي أدارا بها أعمال المجلس في شهر أيار/مايو.

أشكر الرئيسين والمدعيَين العامَين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونشكر المحكمتين على تقريريهما الشاملين جدا وعلى حجم العمل الذي تمكّنتا من إنجازه. وننوه بالتزامهما بمواصلة بذل جهودهما الرامية إلى الإسراع في إنجاز ولايتهما.

وفقا لآخر التوقعات، ستقوم كلا المحكمتين بإجراء المحاكمات الابتدائية بعد نهاية عام ٢٠٠٩، وإجراءات الاستئناف بعد عام ٢٠١٠. ولئن كنا نسلّم بأنه كانت هناك عوامل غير متوقعة وخارجة عن السيطرة تسببت في تأخير المحاكمات، فإن وفد بلدي يعرب عن القلق إزاء استمرار التأخير في نقل المتهمين إلى عهدة المحكمة ورفض جميع طلبات الإحالة التي قدمها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والصعوبات التي تواجهها كلا المحكمتين في الإبقاء على موظفيهما الحاليين المؤهلين تأهيلا عاليا.

وأعرب مجلس الأمن في القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) عن تصميمه على استعراض تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز

للمحكمتين والتأكد من إمكان الوفاء بالأطر الزمنية المحددة في استراتيجيتي الإنجاز التي أيدها القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). ولئن كانت تقديرات المجلس وقراراته توضع وستظل توضع وفقا للحقائق المطابقة، فإننا نرى أن من الضروري أن نحث المحكمتين على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للوفاء بشروط استراتيجيتي الإنجاز. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التعاون الكامل مع المحكمتين لمساعدتهما على إنجاز عملهما في وقت مبكر. وندعم كل الجهود الرامية إلى تعزيز النظم القضائية الوطنية المختصة لتيسير نقل الحالات التي تنطوي على الرتب المتوسطة والدنيا من المتهمين، بمن فيهم الفارون، من المحكمتين إلى المحاكم الوطنية.

وخلال الأشهر الـ ١٨ الماضية، ظل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع لمجلس الأمن، في ظل رئاسة بلجيكا والنمسا، يناقش بشكل مكثف آلية المسائل المتبقية المحتملة المقرر أن تحل مكان المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في فترة ما بعد إنجاز محاكماتهما. ونحن نؤيد الجهود التي بذلها الفريق العامل في هذا الصدد ونرى أنها تشكل إسهامات هامة في اتخاذ المجلس لمزيد من القرارات المستنيرة بشأن استراتيجيتي المحكمتين لإنجاز المحاكمات.

وفي الختام، لقد بلغنا منعطفا دقيقا لعملنا المشترك من أجل الإنجاز السلس والفعال لأعمال المحكمتين. ونحن بحاجة إلى أن نكفل تلقي المحكمتين كل التوجيه والدعم اللازمين، بما في ذلك الموارد الوافية لاستكمال ولايتيهما ومعالجة المسائل المتعلقة بإرث المحكمتين بأكبر روية ممكنة.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يهنئ تركيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نود أن نعرب عن امتناننا للاتحاد الروسي على رئاسته للمجلس الشهر الماضي.

وباسم الوفد الصيني، أود أن أشكر رئيس المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة روبنسون والمدعي العام براميرتز على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن أنشطة المحكمة. كما نشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بايرون ومدعيها العام جالو على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن أنشطة محكمة رواندا.

ومنذ أن أيد مجلس الأمن استراتيجيتي المحكمتين لإنجاز المحاكمات، عملت المحكمتان بجدية على تنفيذ الاستراتيجيتين وواصلتا إحراز تقدم، على النحو الذي تثبته مرة أخرى أوجه التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقريرين. ونحن نعرب عن تقديرنا لذلك التقدم المحرز وإقرارنا به، ولكن نظرا لأن المحاكمات ما زالت مستمرة في المحكمتين، سيتعين تأخير الجداول المحددة في استراتيجيتي إنجاز المحاكمات. وبطبيعة الحال، أسهمت العديد من العوامل في التأخير. ويحدونا الأمل في أن تكون المحكمتان أكثر استباقا في البناء على العمل الماضي بتكثيف جهودهما واتخاذ نهج مبتكر نحو تحسين أساليب عملهما بحيث يمكن تحقيق انفراج. ولا بد من الاستفادة الكاملة من جميع الموارد المتاحة بغية تحسين كفاءة عملية المحاكمات ومن ثم التعجيل بإجرائها.

وفي هذه الأثناء، ما زلنا نرى أن إحالة القضايا والمتهمين إلى الهيئات القضائية الوطنية يشكل خطوة هامة في تنفيذ استراتيجيتي إنجاز المحاكمات. ويسرنا أن نلاحظ أن المحكمتين أكدتا مجددا على تلك الفكرة في تقريريهما. وقدم المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة اقتراحات محددة للغاية في ذلك الصدد. ونحن نأمل بأن تزيد المحكمتان، وخاصة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أنشطتهما في ذلك الصدد بحيث يمكن تنفيذ المفهوم تنفيذا فعالا بما يضمن إحالة أكبر عدد ممكن من القضايا والمتهمين.

وواصل الفريق العامل غير الرسمي دراسة المسألة المتعلقة بإرث المحكمتين ومهامهما المتبقية. وأود أن أشكر سفير النمسا على إحاطته الإعلامية الموجزة ولكنها شاملة بشأن الأعمال التي يجري الاضطلاع بها. وأشار البيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/47) إلى هذه المسألة، ولاحظ أن الآلية المخصصة ينبغي أن تكون آلية صغيرة ومؤقتة وكفؤة. وظل ذلك المبدأ الأساسي دائما يوجه نظر الفريق العامل في المسألة. ونحن نفضل تحديد خطة مجدية واقتصادية على ذلك الأساس. كما نفضل أن تقدم المحكمتان المشورة والاقتراحات إلى الفريق العامل غير الرسمي خلال الفترة المشمولة بالتقريرين الحاليين. وبعض الاقتراحات التي قدمتها المحكمتان اقتراحات بناءة وتعكس تفكيرا مبتكرا. ونحن نؤكد مجددا على استعدادنا لاتخاذ نهج إيجابي نحو النظر في أي خطة من شأنها أن تساعد على التعجيل بتنفيذ استراتيجيتي إنجاز المحاكمات.

وسيقدم الأمين العام، بناء على طلب مجلس الأمن، تقريرا عن المسائل المتعلقة بالإدارة والميزانية والمتصلة بآلية المسائل المتبقية. ونحن على ثقة بأن ذلك سيسهل استمرار عمل الفريق العامل غير الرسمي. ونحن ندرك أن إعداد التقرير ليس مهمة سهلة. ونشكر الأمانة العامة على جهودها ونتطلع إلى تلقي تلك الوثيقة في موعد مبكر.

إن استراتيجيتي إنجاز المحاكمات، بالصيغة التي أقرها المجلس، تشكلان هدفا شاملا وينبغي متابعته في كل مرحلة من مراحل العملية. وفي الأعوام الأخيرة، أحرزت المحكمتان بعض التقدم في تنفيذ الاستراتيجيتين، ولكن الأعمال المقبلة أعمال هائلة. ونحن نتوقع من المحكمتين مواصلة العمل في ذلك الاتجاه.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن أعرب عن مدى تطلعنا إلى العمل معكم ومع بعثتكم. ونحن نؤكد لكم على دعمنا. كما أود أن أشكر السفير تشوركن وبعثته على رئاستهما المحنكة للمجلس خلال الشهر الماضي.

إنني أرحب في المجلس بوجود الرئيسين بايرون وروبنسون والمدعيين العامين جالو وبراميرتز، وأشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية بشأن تنفيذ استراتيجيتي إنجاز المحاكمات للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا. وتبين هذه التقارير أن من غير المحتمل الآن أن تنتهي أعمال المحكمتين قبل عام ٢٠١٣، على أقل تقدير. وتقدر حكومة بلدي أن كلتا المحكمتين ما زالتا تواجهان تحديات كبيرة في استكمال أعمالهما. وتم إلقاء القبض على بعض المتهمين في مرحلة متأخرة. وما زال لدى كلتا المحكمتين حجم كبير من القضايا، بما في ذلك القضايا المعقدة التي تضم عدة متهمين. وتم تأخير المحاكمات بسبب اعتلال صحة بعض المتهمين، وتوجد أعداد كبيرة من قضايا انتهاك حرمة المحكمة. وليست هذه سوى بعض المسائل التي تجري مواجهتها.

وبالرغم من ذلك، فإن تأخير الجدول الزمني لإنجاز المحاكمات أمر يستدعي القلق. وتنوه حكومة بلدي بالجهود التي بذلها حتى الآن رئيسا المحكمتين وموظفوهما بغية تيسير إنجاز المحاكمات، ولكننا نؤكد على أن من الحيوي أن تواصل المحكمتان بذل قصارى جهدهما للإقلال إلى أدنى حد من حالات التأخير الإضافية وبطريقة تتسق مع إنجاز المحاكمات العادلة لجميع المتهمين، بما في ذلك استكشاف وتنفيذ المزيد من تدابير الكفاءة.

ويحدونا الأمل في أن تواصل المحكمتان الاستفادة إلى أقصى حد من الوقت القضائي المتاح وقاعات المحكمة. وفي

الوقت نفسه، نحن نرى أن من الأهمية بمكان أن يدعم مجلس الأمن المحكمتين وأن يتخذ القرارات اللازمة لتمكينهما من استكمال أعمالهما، بما في ذلك بمنح التمديد المناسب لولايات القضاة والسماح بإعادة توظيف الموظفين القضائيين في دائرة الاستئناف.

ونحن نسلِّم بالشواغل المستمرة لرئيسي المحكمتين حيال الاحتفاظ بالموظفين بينما تقترب المحكمتان من استكمال أعمالهما. وهذه المسائل ليست بالدرجة الأولى من اختصاص مجلس الأمن؛ ومع ذلك، نحن ندعو المحكمتين إلى استكشاف حوافز غير مالية للاحتفاظ بالموظفين، وخاصة بمنح عقود تتماشى مع الجداول الزمنية لاستكمال المحاكمات، على النحو الذي قررته الجمعية العامة.

إن التعاون الكامل والفعال من جانب الدول أمر بالغ الأهمية لكفالة تمكين المحكمتين من الاضطلاع بولايتيهما. وترحب حكومة بلدي ترحيبا حارا بما أورده تقرير المدعي العام براميرتز من تحسن تعاون صربيا بشأن الحصول على الوثائق وفي الجهود التي تبذل على المستوى التنفيذي لتحديد أماكن المتهمين الفارين راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش.

ومجمل القول، فإن حكومة بلدي تعتقد أن صربيا قد أنشأت الآن سجلا قويا للتعاون ينبغي الاعتراف به. ولذلك، فإننا نأسف لتعرض هذا السجل للتقويض في مناسبتين مؤخرا بفعل رسائل علنية متناقضة من صربيا تتهم فيها المحكمة بالتحيز. ونأمل أن تتفادى السلطات الصربية في المستقبل الإدلاء بمثل هذه الملاحظات التي يمكن أن تؤثر على استعداد المواطنين الصرب لمساعدة المحكمة كشهود أو موافاتها بمعلومات أخرى.

غير أن حكومة بلدي تشعر بخيبة الأمل لأن كرواتيا لم توفر بعد مجموعة من الوثائق الرئيسية لمحاكمة غوتوفينا.

ونحن نؤيد تماما جهود المدعي العام لمتابعة هذه المسألة. وندعو كرواتيا إلى مواصلة البحث عن الوثائق المفقودة وإجراء تحقيق إداري يُدعم بتوجيه تهم جنائية حيثما وجدت أدلة على إزالة الوثائق أو إتلافها بصورة غير قانونية. وسيظل هذا الأمر مجالا ينبغي القيام فيه بمزيد من العمل استنادا إلى تعاون قوي.

وفيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإننا نحيط علما مع القلق بما وافانا به المدعي العام جالو من معلومات شفوية مفادها أن مشاكل التعاون مع كينيا لا تزال بدون حل. ومن الأهمية بمكان أن تقدم جميع الدول التي يشتبه بوجود متهمين هاربين فيها، لا سيما كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، التعاون التام والفوري لتيسير القبض عليهم وتسليمهم إلى المحكمة. ويجب تقديم مرتكبي جرائم خطيرة في رواندا إلى العدالة.

وقد أسهمت المحكمتان إسهاما كبيرا في استعادة السلم والأمن في منطقتيهما من خلال مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم. ويجب الحفاظ على إرثهما بعد إغلاقهما. وسيتمثل عنصر أساسي لهذه العملية في إنشاء آلية فعالة ومستدامة معنية بالمسائل المتبقية للقيام بالمهام الرئيسية المتبقية، بما فيها مقاضاة مَن تبقى من المتهمين الهاربين.

ونتطلع إلى تكثيف مناقشتنا لهذه المسائل في ضوء التقرير القادم للأمين العام بغية التوصل إلى اتفاق هذا العام على هيكل الآلية المعنية بالمسائل المتبقية ونطاقها.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر هيئة رئاستي المحكمتين على إحاطتيهما الإعلاميتين والتقريرين اللذين قدمتاهما إلى مجلس الأمن بشأن استراتيجيتي إنجاز عملهما.

ونلاحظ أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عملت بشكل مثمر على مدار الأشهر الستة الماضية رغم الصعوبات

القائمة. وخلال هذه الفترة، صدرت أربعة أحكام على سبعة متهمين، وانتهت جلسات الاستماع المتعلقة بست قضايا تخص ١٤ متهما. كما تعتزم المحكمة الانتهاء، بنهاية عام ٢٠٠٩، من أطول مرحلة وأكثرها كثافة من حيث العمالة – أي تقديم الأدلة – بشأن جميع المحاكمات العالقة للمحكمة الابتدائية ما عدا واحدة.

ومن المؤسف أن نتائج عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ليست جيدة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يصدر سوى حكم واحد، وكان ذلك في محاكمة انتهت في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وفي ملفات القضايا المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لا تزال هناك أربع قضايا تتعلق بستة متهمين لم تبدأ فيها جلسات الاستماع بعد. وكان المتهمون في هذه القضايا رهن إشارة المحكمة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ – ستة أعوام قيد الاحتجاز ولم تبدأ بعد حتى جلسات الاستماع. ونرى أن تلك الحالة غير مقبولة ونعتبرها انتهاكا للمعايير المتحضرة للعدالة ومعايير حقوق الإنسان المقبولة عموما. ومما يزيد من صعوبة فهم هذا الأمر أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تتوفر على الخيار القانوني المتمثل في إحالة القضايا إلى محاكم وطنية.

كما نشعر بالارتباك جراء الممارسة الناشئة المتمثلة في تعليق الإجراءات الرئيسية للمحكمة حتى يتم الفصل في دعاوى ازدراء المحكمة. وقد أبانت المحكمة عن قدر عال من الالتزام بالمبادئ بشأن سلامة الشهود في قضية فويسلاف شيشيلي، فيما يتعلق بكتاب قام بنشره. وفي قضية راموش هاراديناج، رئيس الوزراء السابق لكوسوفو، التي انطوت على التصفية الجسدية لبعض الشهود والتخويف لآخرين على نحو صريح، غضت المحكمة الطرف فعلا عن تلك المشاكل. وإطالة أمد المحاكمات الرئيسية حتى تنتهي المحكمة من جلسات الاستماع المتعلقة بدعاوى ازدراء المحكمة تُحدث أثرا سلبيا على تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ولا يفوتنا أن نعرب عن قلقنا إزاء التقييمات الواردة في تقرير رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بشأن المواعيد المؤقتة لاستكمال جلسات الاستماع في المحكمة الابتدائية وإجراءات الاستئناف، التي تمتد حتى منتصف عام ٢٠١٣.

وفي هذه المرحلة، تكتسي مهمة كفالة وجود قدر مناسب من التعاون بين الدول – دول المنطقة أولا وقبل كل شيء – ورئيسي هيئتي ادعاء المحكمتين أهمية خاصة. وقد لاحظنا إحراز بعض التقدم في الإبقاء على التفاعل بين المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وصربيا. ولم يبرز هذا الأمر في تقييم رئيس هيئة الادعاء براميرتز فحسب، بل أيضا في المواد الوقائعية بشأن المسألة التي قدمها الجانب الصربي إلى أعضاء مجلس الأمن عشية الجلسة هذه.

ويمكن أن نلاحظ بعض الزخم في العلاقات بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمؤسسات الحكومية والقضائية في رواندا. وفي الوقت ذاته، لا يزال الاتحاد الروسي قلقا إزاء الأمثلة، التي أشار إليها رئيسا هيئتي الادعاء، على امتناع الدول عن الامتثال بصورة مناسبة لالتزاماها بالتعاون مع المحكمتين، بما في ذلك في توفير الوثائق اللازمة للتحقيق وتعقب المتهمين. وتلك العوامل لا تعوق الإجراءات بشأن قضايا بعينها فحسب، بل لها أيضا أثر سلبي عموما على قدرة المحكمة على إصدار أحكام موضوعية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى موقف الاتحاد الروسي المتمثل في وجوب أن تستنير المحكمتان بالأطر الزمنية التي وضعها مجلس الأمن وأن تبذلا كل ما بوسعهما لكفالة الانتهاء من الجزء الرئيسي من العمل بنهاية عام ٢٠١٠. ولا يمكن اعتبار عدم التمكن من تقديم عدد من المتهمين إلى

المحكمـة الجنائيـة الدوليـة لروانـدا والمحكمـة الجنائيـة الدوليـة ليوغوسلافيا السابقة مبررا لتمديد أنشطة هـذين الجهـازين إلى أجـل غـير مـسمى. وبـالنظر إلى قـرب المواعيـد النهائيـة، فإننـا سنسعى إلى أفضل الخيـارات بـشأن الآليـات المقترحـة للمهـام المتبقية للمحكمتين. وفي ذلك السياق، نود أن نـشكر الـسفير توماس ماير – هارتنغ على الرئاسـة النمـساوية الفعالـة للفريـق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالمحاكم الدولية. ونحيط علمـا بالتقدم المحرز في مناقشة المسائل المتصلة بانتـهاء المحكمـتين مـن عملـهما قريبـا. ويتوقـع وفـدي أن المجلـس سـيتمكن، بنهايـة العـام، مـن التوصـل إلى صـياغة نـص متفـق عليـه لقـرار بـشأن معايير المهام المتبقية لهاتين الهيئتين المؤقتتين للعدالة الدولية.

الـسيد موغويـا (أوغنـدا) (تكلـم بالإنكليزيـة): يتقـدم وفـد بلـدي بالتهنئـة لكـم، سـيدي، ولتركيـا علـى تـولي رئاسـة المجلس خـلال شـهر حزيـران/يونيـه، وأؤكـد لكـم كامـل دعـم وفـدي وتعاونـه. كمـا أود أن أشـكر الـسفير تـشوركن والوفـد الروسي على إدارته المقتدرة لعمل المجلس خلال شهر أيار/مايو.

ونـشكر رئيـسي المحكمـتين والمـدعيين العـامين لـديهما على إحاطاتهم الإعلامية. وترحـب أوغندا بتقرير الأمـين العـام عـن الجوانـب الإداريـة والمتعلقـة بالميزانيـة لخيـارات المواقـع المحتملة لوضع محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسـلافيا الـسابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومقر الآليات المعنيـة بالمـسائل المتبقية لهاتين المحكمتين.

ويقـدر وفـد بلـدي العمـل الجبـار الـذي قامـت بـه المحكمتـان حـتى الآن تنفيـذا لقـرارات المجلـس ذات الـصلة. ونولي أهمية كبيرة لعمل المحكمتين لإحقـاق العدالـة ومكافحـة الإفـلات مـن العقـاب علـى ارتكـاب جـرائم شـنيعة ضـد البشرية، بما فيها الإبادة الجماعية.

وترحب أوغندا بالتقدم الذي أحرزته المحكمتـان على الـرغم ممـا واجهتـاه مـن تحـديات. ومـن خـلال الاطـلاع على تقرير الأمين العام، لاحظنا أن بعض التحديات تشمل الفـصل في دعـاوى ازدراء المحكمـة، وحمايـة الـضحايا والـشهود، مما يتطلب القدرة القضائية على معاقبة أي انتـهاكات للأوامـر الصادرة عن المحكمتين.

وترحـب أوغنـدا بتوصـية الأمـين العـام بـأن تحـال، في إطار استراتيجية الإنجاز، المهام المتبقية إلى الآليات المتبقيـة الـتي يتعين دعمها على نحو كـاف مـن لـدن هيكـل يمكنـه أن ييـسر تنفيـذ اسـتراتيجية الإنجـاز. وفي ذلـك الـصدد، يؤيـد وفـدي التوصـية بـأن تحيـل المحكمتـان المزيـد مـن القـضايا إلى المحـاكم الوطنية، اقترانا بتعزيز القدرات الوطنية.

ولتفعيـل الآليـات المعنيـة بالمـسائل المتبقيـة، سـيتعين اعتماد واستخدام قائمـة لقـضاة المحكمـة الـسابقين، والموظفين القـانونيين، ومحـامي الادعـاء ومحـامي الـدفاع، وغيرهـم مـن الموظفين ذوي الصلة. وسيوفر هـذا الإجـراء المعرفـة المؤسـسية الضرورية تحقيقا للعدالة واستراتيجية الإنجاز.

وترحـب أوغنـدا بالتوصـية الخاصـة بموقـع آليـات المسائل المتبقية والمحفوظات في كل من أوروبـا وأفريقيـا، وهمـا المنطقتان اللتان ارتكبت فيهما الجرائم. وأساس هـذا الاقتـراح هو أن آليات المسائل المتبقية ستتطلب الوصول إلى الـسجلات الإقليميـة لكـل محكمـة، فـضلا عـن الـسجلات الجديـدة الـتي ستصبح متاحة.

وطلبـت المحكمتـان تمديـد ولايـة القـضاة الـدائمين والمخصـصين، وتوسـيع دوائـرهم الاسـتئنافية والابتدائيـة، وإعـادة توزيـع القـضاة. ومـن المفهـوم أن عـددا مـن القـضايا لم ينته بعد، وأن ولاية بعض القـضاة توشـك على الانتـهاء، وأن وضع القضاة المخصصين أثـار مـسائل تحتـاج إلى منحهـا الاهتمـام بـشكل عاجـل. وحيـث أنـه لا يـزال هنـاك عمـل لم ينته، فإن أوغندا تؤيد هذه الطلبات بالتمديد.

لقد قدم القضاة المخصصون مساهمة قيّمة لعمل المحكمتين واستراتيجية الإنجاز. وقد أوكلت إليهم قضايا متعددة واضطرهم الضرورة للإقامة بشكل دائم في مواقع المحكمتين. وإن مهامهم وكفاءاتهم مطابقة لمهام وكفاءات القضاة الدائمين وإن حوالي نصف قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خدموا لأكثر من ست سنوات. ولذلك، تدعو أوغندا إلى مراجعة أحكام وشروط خدمتهم.

أخيرا، أود أن أشكر رئيسي المحكمتين، والمدعيين العامين، والقضاة، والقضاة المخصصين والموظفين على عملهم، ونهيب بالمجلس تقديم الدعم الضروري لكفالة اختتام مبكر وسلس ومنظم لعمل المحكمتين.

السيد لاكروي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أعرب عن بالغ ارتياحنا لرؤيتكم تتولون رئاسة المجلس. ونؤكد لكم دعمنا للوفد التركي في ممارسته لمهام الرئاسة. ونعرب أيضا عن امتناننا للممثل الدائم للاتحاد الروسي ووفده على المهارة الكبيرة التي أدار بها عمل المجلس الشهر الماضي.

أود أن أرحب بحضور دولة السيد إيفو سانادر، رئيس وزراء كرواتيا، في مجلس الأمن اليوم.

وأود أيضا أن أشكر رئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة والمدعيين العامين على تقديم تقاريرهم لفترة ستة أشهر. إن هذه الإحاطات الإعلامية أكدت بوضوح أن الموعد النهائي الذي حدد عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ في استراتيجية الإنجاز للمحكمتين لن يتم الوفاء به وأن عملهما سيستمر إلى ما بعد عام ٢٠١٠. إن العقبات الإجرائية، والمفاجآت في مسيرة العدالة، وتأخر اعتقال الهاربين، وبالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، عقبات إحالة المتهمين الأقل شأنا إلى الولاية القضائية الوطنية، تُفسر كلها هذا التأخير في الجدول الزمني. وأيا كان الحال، يجب أن يأخذ مجلس الأمن الآن في حسبانه أفقا واقعيا للانتهاء من النظر في الاستئنافات التي تأجلت حتى النصف الأول من عام ٢٠١٣ وأن يستخلص من ذلك الاستنتاجات الضرورية.

وأول شيء ينبغي عمله هو تجهيز المحكمتين بوسائل إجراء المحاكمات والاستئنافات بأسرع ما يمكن، في ظل احترام كامل لقواعد الإنصاف والعدل. وفي هذا الصدد، يعبِّر الطلب المشترك للمحكمتين بإعادة توزيع القضاة على دوائر الاستئناف المشتركة عن حاجة حقيقية ويجب قبوله.

ونرحب أيضا بمبدأ تمديد ولاية القضاة الدائمين والمخصصين. ويتعين على الفريق العامل المعني بالمحاكم الدولية أن يقترح أساليب لهذا التمديد، لكننا نأمل أن يبين القرار الذي سيتخذه المجلس بوضوح تصميمه على كفالة أن تكون المحاكم قادرة على الاضطلاع بعملها حتى النهاية.

إن منح المحاكم الأساليب المناسبة للتنبؤ ضرورة، خاصة بغية الحفاظ على الكفاءة العالية للموظفين، الذين يعيشون في حالة من عدم اليقين ستدفعهم حتما للبحث عن وظيفة أكثر استقرارا. ومن البديهي أن نجاح استراتيجية الإنجاز يتوقف على مشاركة موظفين مؤهلين ومتحمسين، ومعدل التناقص الحالي يثير القلق في هذا الصدد. وقد أوضح رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تلك النقطة في وقت سابق.

مرة أخرى، أود أن أعرب عن تقدير فرنسا للمحكمتين وموظفيهما على الجهود الهائلة التي سيتعين عليهم بذلها في المرحلة الصعبة من استكمال عملهم. وأنوه مع الارتياح بالجهود الجارية لتحسين إدارة المرافعات، والتي ستيسر زيادة معدل عمل الدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف.

إن أنشطة المدعين العامين ضرورية أيضا، خاصة في ما يتعلق بتعقب الهاربين، الذين يمثل اعتقالهم وتسليمهم إلى المحكمتين أولوية. إن وجود هاربين من العدالة أحد عناصر

عدم اليقين الرئيسية المسلطة على استراتيجية الإنجاز، لكن مهمة المحكمتين لن يتم الوفاء بها كاملة ما لم يعتقل أولئك المتهمون ويتم تقديمهم إلى المحاكمة.

نحن ملتزمون تماما بمبدأ أن أولئك المسؤولين عن ارتكاب أكثر الجرائم شناعة يجب محاكمتهم أمام المحاكم الجنائية الدولية. وقد كان اعتقال السيد كراديتش إنجازا كبيرا بالنسبة للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة. ونحن ننتظر الآن اعتقال السيد ملاديتش والسيد هادزيتش، ونلاحظ مع الرضا التقييم الإيجابي للمدعي براميرتز لتعاون السلطات الصربية في هذا الصدد. ومرة أخرى أود أن أذكر بأن التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، سواء في البحث عن الهاربين أو في الإجراءات، عنصر أساسي من عناصر استراتيجية تحقيق الاستقرار والانتساب في ما يتعلق بكل بلدان منطقة يوغوسلافيا السابقة، وهي استراتيجية ينتهجها الاتحاد الأوروبي. وندعو كل هذه البلدان إلى تقديم كل المساعدة الضرورية للمحكمة.

وفي ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لا يزال ١٣ متهما منهم أربعة متهمين من ذوي المناصب العليا فارين من العدالة، وندعو كل الدول المعنية إلى تقديم التعاون المطلوب للمدعي العام جالو. وندعو كينيا، بصفة خاصة، إلى احترام التزاماتها بالقبض على فليسيان كابوغا وتسليمه إلى المحكمة الجنائية لرواندا.

ونشيد بالجهود التي بذلتها رواندا لإصلاح نظامها القضائي بغية إزالة كل العوائق القانونية أمام إحالة القضايا إلى ولايتها القضائية وإتاحة الفرصة لتجنب محاكمة الفارين من ذوي المناصب الدنيا أمام المحكمة الدولية. وأود أن أذكِّر بأنه إذا لم يتم حسم مسألة الفارين من العدالة بسرعة، فسيتعين التعامل معها في سياق إدارة ميراث المحاكم، لأنه لن يكون مقبولا أن يمثل إغلاق المحاكم إفلاتا من العقاب للفارين. وإن هذه المهمة ستناط بآلية إدارة المهام الرئيسية المتبقية التي ستنشأ بعد إغلاق المحكمتين.

لقد واصل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية التابع للمجلس العمل بشأن هذه المسألة تحت القيادة الكفء للنمسا. وقد أتاحت الأشهر الستة الماضية للفريق تعميق دراسته للموضوع بمشاركة أعضاء جدد في المجلس والمساهمة المفيدة للغاية لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة. وأود أيضا أن أشكر رئيسي المحكمتين والمدعيين العامين ومسجلي المحكمتين لمواصلة تعاونهم الممتاز مع الفريق العامل.

لقد أشار الممثل الدائم للنمسا قبل لحظات إلى نقطة محددة بشأن الحالة الراهنة للفريق العامل. ولن أتطرق إلى تلك النقطة. ووفدي يود ببساطة أن يؤكد أن بلدي يشارك في عمل الفريق على أمل أن يتخذ المجلس في الوقت المناسب قرارا يفضي إلى الصون الكامل لسلامة ميراث المحاكم. ولن يكون مقبولا أن تتجاهل الأمم المتحدة واجبها بكفالة أن المهام المتبقية الضرورية لإقامة العدالة ستكون بعد انتهاء ولاية المحاكم مضمونة تحت مظلتها وفي سياق آلية فعالة.

ويمكن التفكير في احتمالات مختلفة لوضع هذه الآلية، التي تحتاج لأن تكون سهلة وبسيطة بالشكل المناسب. لكن من الضروري أن تسمح باستمرار العمل القضائي للمحاكم بدون تعطيل ومع احترام أقصى درجات الإنصاف والعدالة.

لقد جسدت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا رفض المجتمع الدولي للإفلات من العقاب على ارتكاب أبشع الجرائم ضد الضمير الإنساني. ويجب أن تستكملا مهامهما قريبا، والأمر متروك للمجلس ليتخذ قرارات من شأنها أن تفضي إلى كفالة إرثهما كاملا.

السيد قويدر (الجماهيرية العربية الليبية): نعدكم بدعم جهود وفد بلادكم القدير في إدارة أعمالنا خلال هذا

الـشهر. كمـا لا تفوتنـا الإشـادة بجهـود الرئاسـة الروسـية للمجلس خلال الشهر الماضي.

واسمحـوا لي أن أبـدأ بالترحيـب برئيـسي المحكمـتين، القاضـيان باتريـك روبنـسون ودينـيس بـراون، وبالمـدعيين العامين، السيدان سيرج براميرتز وحسن بو بكر جالو، ليس على تقييماتهم وتقاريرهم الوافيـة فحسب، بـل علـى العمـل المتميز الذي يواصلون القيام به.

لا حاجة للعودة لقرارنا رقم ١٥٠٣ (٢٠٠٣) حول اسـتراتيجيتي الإنجـاز ومطالبـة كـل مـن المحكمـتين باتخـاذ كافـة التـدابير لإتمـام جميـع المحاكمـات في سـنة ٢٠١٠، أو للقـرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) الـذي شـدد علـى أهميـة التنفيـذ التام للاستراتيجيتين.

ذلـك أننـا استمعنا اليـوم لإحاطـات قيمـة أظهـرت تقدما ملحوظا على طريق هذا التنفيذ. ومع ذلك يتعين قبول أن ظروفا خارجة عن إرادة كل مـن المحكمتين قـد زادت مـن أعبائهمـا علـى نحـو غـير مـسبوق ووضـعت حقـائق أو وقـائع مؤثرة بقوة على الإطار الزمني لاستراتيجية الإنجاز والموارد المطلوبة لتنفيذها التام.

وإذا كنـا كغيرنـا نؤكـد مطالبـة المحكمـتين بإنجـاز مهمهمـا في أسـرع وقـت، دون إخـلال بمقتـضيات العدالـة، إلا أن ذلـك يتعين في نظرنـا أن يقترن بـدعم المحكمتين ماديا وبـشريا، والنظـر في الطلبـات الأخيرة المقدمـة منـهما بإيجابيـة بنّاءة. ومن الواضـح أن المضي في تنفيـذ الاسـتراتيجية يقتـضي تمديد ولايات وتوسيع غرف، من خلال إعادة توزيـع للقـضاة وتوفير ظروف وأوضـاع تعاقدية مطمئنة للكفـاءات والعناصـر القانونية والإدارية المساعدة، التي تعاني كل من المحكمتين مـن صـعوبات جديـة في المحافظـة عليهـا. ونكـرر الحاجـة أيـضا لاسـتمرار مـساعي إحالـة مـا يمكـن مـن القـضايا المعلقـة إلى المؤسسات القضائية الوطنية، وذلك أيضا تنفيذا لاسـتراتيجيتي الإنجـاز، هـذا رغـم إدراكنـا الكامـل للعقبـات الجـادة الـتي اصـطدمت بهـا هـذه المـساعي، بالنـسبة لمحكمـة روانـدا خاصـة على نحو ما ورد في إحاطة رئيسها. إن من شأن هـذه الإحالـة تخفيـف الأعبـاء علـى المحكمـتين وتـسهيل تنـاول إرثهمـا ومحفوظاتهمـا، كمحفوظـات تتجـاوز أهميتـها الإجـراءات القضائية الراهنة إلى تاريخ هذه الـدول والمصالحة فيهـا، فـضلا عن أن تناول القضاء الوطني للقـضايا العالقـة أو أغلبـها يجـسد مبادئ سيادة القانون والمساواة.

وندرك أن الظروف قد تغيرت منذ إنشاء المحكمتين كمحكمـتين غـير دائمـتين تم إنـشاؤهما في إطـار تـدابير مؤقتـة تهـدف إلى إعـادة إحـلال الـسلم وصـونه في الـدول المعنيـة. واليوم تنعم هـذه الـدول، الـتي ارتكبـت فيهـا الجـرائم وحيـث توجـد الأدلـة والـشهود، بالـسلم والأمـن، وتعـززت قـدرات أجهزتهـا القـضائية، وطـورت تـشريعاتها بمـا يمكّنـها مـن تنـاول المسائل العالقـة في إطـار مبـادئ وإجـراءات المحاكمـة العادلـة، وبدعم ومساعدة المجتمع الدولي.

وختامـا، الـسيد الـرئيس، يتـصل بتنفيـذ اسـتراتيجيتي الإنجـاز أن يبـت المجلـس في أقـرب وقـت في إرث المحكمـتين والمسائل المتبقيـة بعـد الإنجـاز مـن خـلال آليـة أو آليـات دوليـة مؤقتة، واضحة ومحددة التنظيم والمهام والموارد. ذلك ما يتناوله حاليا الفريق العامل ومـا سبق أن أوضحته رئاسته النمساوية. إننا نقدر العمـل الرائـع الـذي يقـوم بـه هـذا الفريـق بـدعم ثمـين لم ينقطـع مـن الأمانـة العامـة، وبـشكل خـاص مـن مكتـب المستشار القانوني. كمـا نثمّن الجهـود المبذولـة بالخـصوص مـن قِبل المحكمتين، وكل أملنا أن نرى ثمار هذا الجهد وتوافقا على الحلول المناسبة بالخصوص في أقرب الآجال.

السيد كافاندو (بوركينا فاسـو) (تكلـم بالفرنـسية): اسمحـوا لي في البدايـة يـا سـيدي الـرئيس أن أرحـب بـوزير خارجية بلدكم، وأن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على تـولي

تركيا رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أثني على السفير تشوركن وفريقه على فعالية إدارتهما لأعمال رئاسة مجلس الأمن في الشهر الماضي.

أود أيضا أن أرحب برئيس وزراء كرواتيا، وأود بالطبع أن أشكر رئيسي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى دعوقمما البليغة. ولا يفوتني أن أشكر السفير ماير - هارتنغ على التعقيبات التي أدلى بها من فوره بشأن عمل الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمحكمتين الدوليتين الذي يترأسه على نحو كبير جدا من الفعالية.

شهدت الشهور الأخيرة نشاطا مكثفا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وكذلك دوائر المحكمة الابتدائية والاستئناف. إن الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها لتونا من الرئيسين والمدعين العامين تبين أن المحكمتين قد اتخذتا خطوات عملية فيما يتعلق بالتعامل مع القضايا وإدارة الإجراءات والموظفين واستخدام القضاة. وقد قامتا بكل ذلك بفعالية وفي الوقت نفسه أبقتا في الأذهان مطالب المواعيد النهائية التي حددها مجلس الأمن. ونشجعها على مواصلة عملهما في مجالي الاتصال الجماهيري وجهود بناء القدرات، وخاصة من خلال إقامة مراكز إعلام وتوثيق.

علاوة على ذلك، نهيب بهما مواصلة العمل على نفس المنوال، بالنظر إلى أن المعلومات المتوفرة لدينا تفيد، على سبيل المثال، بأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تواجه حاليا زيادة غير مسبوقة في حجم عملها. ونعتقد أنه بغية تناول عبء العمل، ينبغي للمحكمة أن تقوم ببذل كل جهد إضافي لازم لإرسال قضايا المتهمين من ذوي الرتب المتدنية إلى الولايات القضائية الوطنية. ونعتقد أن ذلك الخيار ينبغي أن يصبح عنصرا هاما في تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة التي أقرها مجلس الأمن.

وبصورة مماثلة، ينبغي للمجتمع الدولي والدول الواقعة في المنطقة دون الإقليمية، بشكل خاص، أن تقدم للمحكمة دعمها القاطع وتعاونها في العثور على بقية الأشخاص الـ ١٣ الفارين وإلقاء القبض عليهم، وخاصة ذوي الرتب العليا من المتهمين الذين تتحتم محاكمتهم أمام المحكمة. ويبدو لنا أن من الحيوي محاكمة الأشخاص المسؤولين الرئيسيين عن إبادة الروانديين أمام المحكمة التي أنشئت لذلك الغرض.

إن الإحصائيات المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تبين أن المحكمة متقدمة سيرها نحو استراتيجية الإنجاز. ويسرنا النقل الناجح للقضايا، ليس بسبب أثره على تنفيذ استراتيجية الإنجاز فحسب، بل أيضا لأنه سيمكن المتهمين من الرتب الدنيا من عدم الانتظار لفترة طويلة من الوقت للبت في قضاياهم. ونهيب بالمدعي العام أن يواصل عن كثب متابعة هذه القضايا.

بالنظر إلى المشاكل العملية التي تواجه المحكمة، نأمل من إعادة تعيين القضاة ووصول قضاة مخصصين إضافيين أن يمكّنا محكمة يوغوسلافيا السابقة من مواصلة تكثيف عملها للانتهاء منه ضمن إطار زمني معقول. وتحقيقا لتلك الغاية، من المهم استخدام طاقة المحكمة على الوجه الأكمل. على الرغم من المواعيد النهائية التي حددها مجلس الأمن لم تعد تنفذ في أوانها، يتعين على المحكمتين، مع ذلك، الأخذ في الحسبان ضرورة الإسراع في العمل، ويتوجب عليهما بصورة خاصة مضاعفة جهودها فيما يتعلق بالإسراع في التحقيقات والمحاكمات وتقليص التأخيرات في العملية التمهيدية للمحاكمة من دون الانتقاص من جودة عملهما.

أود أن أمر مرور الكرام على مسألة مركز محكمة رواندا والقضاة المخصصين فيها، وهذا شاغل واضح بالنسبة لرئيس المحكمة. وعلى الرغم من أنه من الناحية النظرية انتُخب القضاة المخصصون للعمل على أساس مؤقت ومخصص في إطار ولاية مدتها ثلاث سنوات، تبين الإحصائيات أن العديد منهم يعمل على أساس دائم لمدة خمس سنوات أو أكثر، لذلك من المنصف معالجة مسألة المنافع المرتبطة بوظيفة القاضي التي ينبغي أن تنطبق أيضا على القضاة المخصصين، وذلك بالنظر إلى ظروف خدمتهم والمسؤولية الجديدة التي أناطتها بهم المحكمة وفقا للقرار ١٨٥٥ (٢٠٠٨).

إن بوركينا فاسو تتابع باهتمام عمل الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمحكمتين الذي أجرى مناقشات مستفيضة تتعلق بقائمة من المهام المتبقية وطابع وهيكل الآليات المتبقية ومسألة سجلات المحكمة. ومن المستصوب الآن لأي خيارات ممكنة يتفق عليها أعضاء الفريق أن تُضمن في أي مشروع قرار سيقدم إلى مجلس الأمن للبت فيه في أقرب وقت ممكن. أما فيما يتعلق بحجم الآلية المتبقية فنعتقد أنه ينبغي لمناقشات الفريق العامل أن تتطرق، على سبيل الأولية، إلى المسألة المتمثلة في الآليتين المنفصلتين، أو في آلية واحدة بذراعين متميزين، بحيث تأخذ في الحسبان الاختلافات الأساسية بين المحكمتين ومستوى تنفيذ استراتيجيات انجازاتهما. وعلى أي حال، فإن كل الدلائل تشير إلى أن مناقشة هذه المسألة لن تجدي فتيلا ما لم تقم المحكمتان أولا باتخاذ خطوات لتقليص مهامها وفقا للتقدم المحرز في استراتيجيات الانجاز لديهما.

ونحيط علما بالمناقشات المتعلقة بمسألة إدارة سجلات المحاكم. ونعتقد أنه على الرغم من أن ملكيتها تعود للأمم المتحدة فإن السجلات أيضا تشكل ذاكرة تاريخية، وفي هذه الحالة فإنها جزء من إرث البلدان التي وقعت فيها المآسي التي أدت إلى إنشاء المحاكم المخصصة. ونعتقد أنه ينبغي لمقترحات الفريق العامل المتعلقة بمكان حفظ السجلات أن تأخذ في الحسبان تلك النقطة الرئيسية والمسائل الأمنية وإمكانية الوصول إلى السجلات.

نعتقد أنه لا يمكن أن تُحل فورا جميع المسائل التي تناولها الفريق العامل غير الرسمي. لذلك سيكون من المستصوب اعتماد نهج انتقائي وتدريجي بدلا من اتباع نهج شامل.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. أود أيضا أن أشيد بالسفير تشوركن، ممثل الاتحاد الروسي، على رئاسته في شهر أيار/مايو. ونود أيضا أن نقول أنه يشرفنا أيما شرف أن نرى بين ظهرانينا اليوم في المجلس وزير خارجية تركيا ورئيس وزراء كرواتيا.

إن وفدي لممتن للرئيسين والمدعيين العامين للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة على عرضهما للتقريرين المرحليين النصف سنويين عن التقدم المحرز بشأن استراتيجيات الانجاز لديهما (انظر S/2009/247 و S/2009/252). فالتقريران يصفان التدابير المحددة التي اتخذتها المحكمتان لإتمام أعمالهما في إطار زمني معقول. وتود المكسيك أن تقر بالجهود التي بذلتها المحكمتان للإسراع في إنجاز وظائفهما القضائية بطريقة مسؤولة وكفؤة، بينما تكفلان أيضا تحقيق الهدف الحيوي المتمثل في إقامة العدل ومنع الإفلات من العقاب عن الأعمال الإجرامية، حيث لديهما ولاية قضائية عليها.

على الرغم من هذه الجهود، تجدر الإشارة إلى أن التقريرين يوضحان بالتفصيل لمجلس الأمن الأسباب التي تجعل من الصعب للغاية أن يتصور المرء أن تنهي المحكمتان عملهما بحلول نهاية هذا العام، كما نص عليه القراران ١٥٣٤ (٢٠٠٤) و ١٨٢٤ (٢٠٠٨). وفي ظل هذه الظروف تعتقد

المكسيك أنه سيتعين على مجلس الأمن الإبقاء على نهج واقعي ومرن فيما يتعلق باستراتيجيات الانجاز للمحكمتين.

وفي كلتا الحالتين، تواجه المحكمتان تحدي إقامة توازن بين تحقيق الهدف الذي أُنشئتا من أجله، أي إصدار الأحكام ومنع الإفلات من العقاب، وكفالة الفعالية في الشؤون المالية وشؤون الميزانية، والوفاء بالتزاماتهما تجاه احترام حقوق المتهمين المزعومين، والشهود وضحايا الجرائم الواقعة في إطار سلطانهما القضائي.

وفي هذا الصدد، ونتيجة العمل الذي يضطلع به الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية - زميلنا من النمسا أوجز لنا بدقة وتفصيل كبيرين ذلك العمل - تعتقد المكسيك أن استراتيجيتي الإنجاز يجب أن تظلا تتمسكان بالمبادئ المترابطة التالية.

المبدأ الأول هو الإنجاز التدريجي لولاية المحكمتين. ومثلما ورد في التقريرين المعروضين علينا في هذه الجلسة، فإن مهمة كفالة الانتقال بسلاسة بين إقفال المحكمتين وإنشاء آلية لتصفية الأعمال تتصف بأهمية كبيرة.

وفي هذا الصدد، فإن التواريخ النهائية لإنجاز العمل، وقد جرى تمديدها، يجب أن تكون تواريخ واقعية ومعقولة، ويجب أن تراعي الأعباء والموارد المتوفرة لكلتا الهيئتين.

وفي ضوء ذلك، ترى المكسيك أن التواريخ النهائية هذه ينبغي النظر إليها باعتبارها تواريخ متوخاة ذات دلالة، وهي رهن بالوقائع التي تواجهها المحكمتان من حيث تطور العمل فيهما. وبطبيعة الحال يجب ألا يعني ذلك أننا نعتقد بوجوب تمديد ولاية المحكمتين إلى ما لا نهاية له. فنحن نعتقد أن مجلس الأمن لا بد له من رصد عمل المحكمتين على نحو وثيق جدا وتكييف قراراته وفقا لذلك، كي يتمكن من دعم تقليص عملهما بأفضل ما يمكن من الكفاءة والسرعة والكلفة الاقتصادية ونعتقد أيضا أن أفضل ما يناسب من عمل للقيام بذلك هو أن تنجز المحكمتان عملهما في القريب العاجل جدا، ولكن ليس على أساس تواريخ اعتباطية.

والمبدأ الثاني هو إحالة القضايا الجديدة إلى المحاكم المحلية. وأحد الإجراءات الرئيسية لمواجهة عبء العمل في المحكمتين والإسهام في تطوير القدرات لإدارة العدالة في الدول المعنية هو إحالة القضايا الجديدة إلى المحاكم الوطنية.

ومع ذلك، وبغية تحقيق هذا الأمر، من الضروري الوفاء بعدد من الشروط. أحد هذه الشروط هو الصفات العائدة للإجراءات الجديدة، من قبيل هوية مرتكبي الجرائم المزعومين ورتبهم العالية، وخطورة الجرائم المنسوبة إليهم، والظروف الأمنية للمشاركين في المحاكمات من شهود وضحايا. وبعبارة أخرى، نحن نؤيد الإحالات إلى المحاكم الوطنية ما عدا القضايا التي من الضروري أن تنظر فيها المحاكم الدولية المناسبة نظرا لما لها من دلالات هامة.

وثمة شرط آخر هو أنه ينبغي التحقق من وجود إرادة وقدرة لدى المحاكم المحلية لإجراء المحاكمات. وبالنسبة إلى هذا الشرط، من الأهمية بمكان إبراز حقيقة أن التقرير المعني بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يشير إلى أنه لا تزال توجد تحديات رئيسية مثل كفالة بعض الشروط الأساسية من حيث تطبيق المحاكم الوطنية للمعايير الدولية.

أما المبدأ الثالث، فهو مواصلة إنشاء آليات تمكّن من تخفيض عدد القضاة والموظفين في مجالات أخرى من مجالات المحكمتين. ولدى محاولة كفالة التقليص التدريجي لعمل المحكمتين بما يتماشى مع الشواغل المالية وشواغل الميزانية، من الأهمية بمكان دعم إنشاء آليات، من قبيل الآليات المقترحة فعلا، بهدف تخفيض عدد القضاة على أساس المراحل الإجرائية التي تمر بها معظم المحاكمات حاليا. وفي هذا الصدد، تدرك المكسيك جدوى الاقتراحات التي تقدمت بها كلتا المحكمتين بالنسبة إلى إعادة توزيع القضاة بغية تعزيز

محاكم الاستئناف التي ستتولى معظم الأعمال القضائية في المستقبل القريب.

أخيرا، وبالنسبة إلى إنشاء آلية أو آليات لتصفية الأعمال تتولى مهام المحكمتين، تعتقد المكسيك أنه في ما يتجاوز قرارات مجلس الأمن بشأن إنشاء آلية واحدة لكل محكمة أو آلية مشتركة - والآلية المشتركة هي الخيار الذي نؤيده بلا شك - علينا مواصلة النظر بكل عناية وتفصيل في مختلف جوانب إنشاء هذه الآلية، من قبيل ولايتها، وعملها، وتشكيلها وميزانيتها.

ومع ذلك، نود التشديد على أن المجلس، حتى وهو ينظر في هذه الاعتبارات الجدية، ينبغي ألا يحيد بتركيزه عن الهدف الرئيسي، ألا وهو كفالة إعمال العدالة إزاء الجرائم والاعتداءات التي ارتكبت خلال الصراعات في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، ومكافحة الإفلات من العقاب حيال أشنع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

ومع هذه الاعتبارات، سوف تواصل المكسيك العمل في الأشهر المقبلة للإسهام في نجاح تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز لكلتا المحكمتين.

السيد أوكودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم بلدي في هذه القاعة تحت رئاستكم، السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أستهل ملاحظاتي بتهنئتكم، السفير إلكين، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للممثل الروسي وموظفيه على الطريقة الاحترافية جدا التي أداروا بها عمل المجلس خلال أيار/مايو.

في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لرئيسي المحكمتين ومدعييها العامين على إحاطاتهم الإعلامية عن آخر التطورات المتعلقة باستراتيجيتي الانجاز لكلتيهما. إن إسهام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تطوير القانون الجنائي الدولي لا يمكن المغالاة فيه. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا لجميع القضاة والمدعين العامين والموظفين لبذل قصارى جهودهم في سبيل كفالة العمل النزيه والسريع لهاتين الهيئتين القضائيتين الهامتين.

إن الإحاطات الإعلامية التي قُدمت اليوم أوضحت الجداول الزمنية المقدرة للمحاكمات في المستقبل. وما فتئت اليابان تتوقع من المحكمتين أن تنجزا جميع المحاكمات في عام ٢٠١٠، وفقا للقرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، وهي تحثهما على ذلك بقوة. وبناء على تقارير اليوم، علينا الاعتراف بأن تحقيق هذه الأهداف لم يعد واقعيا. ومع ذلك، نشجع المحكمتين بشدة على مواصلة بذل الجهود لإنجاز عملهما بأسرع ما يمكن، أي في نهاية عام ٢٠١٢ على ما نأمل، بدلا من تاريخ الإنجاز الأخير المقرر في أواسط عام ٢٠١٣.

لقد تناهى إلى مسمعنا أن مطالب المحكمتين باتخاذ تدابير من قبيل تمديد المهل وإعادة توزيع بعض القضاة، ضرورية لإكمال استراتيجية الإنجاز على نحو سريع ومجد من حيث التكلفة. وبناء على هذا الفهم، فإن اليابان على استعداد للعمل على اتخاذ التدابير الضرورية في المجلس خلال هذه المرحلة.

إن حل مسألة الفارين يتصف بأهمية قصوى لنجاح المحكمتين. والمؤسف أنه لا يزال يتعين توقيف اثنين تشتبه فيهما المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة و ١٣ تشتبه فيهم محكمة رواندا، بمن فيهم كابوغا. ونحث الدول المعنية على التعاون في سبيل إلقاء القبض عليهم بأسرع ما يمكن. والمؤسف كذلك أن إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية لم تكن ناجحة كليا. لكني في ضوء جهود أخرى تبذلها المحاكم الوطنية لمعالجة هذه المسألة، نتوقع أن يصير بالإمكان إجراء إحالات أخرى في المستقبل القريب.

ونظرا لأن كلا من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورواندا قد أنشئتا بقرارات من مجلس الأمن اتخذت بموجب الفصل السابع من الميثاق كتدبيرين استثنائيين، فإنهما تواجهان تحديات فريدة بالنسبة للمحاكم المخصصة، وهي بالتحديد آلية المسائل المتبقية بعد الانتهاء من عملها، التي لم يتم توقعها بصورة كاملة عند إنشائهما. واليابان تولي أهمية كبيرة لسيادة القانون وترى أنه لا ينبغي التغاضي عن الإفلات من العقاب في حالات أكثر الجرائم خطورة وأنه لا بد من تقديم الأفراد المتهمين بارتكاب تلك الجرائم إلى العدالة وفقا للمعايير الدولية. وينبغي أن تحقق آلية المسائل المتبقية هذا الغرض، بينما يجب بذل الجهود للعمل بنظام منخفض الكلفة ما أمكن.

ومنذ كانون الثاني/يناير من هذا العام، تجري مناقشة مفيدة ومكثفة للغاية في الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمحاكم الدولية برئاسة النمسا، وبمساعدة من مكتب الشؤون القانونية. وسوف نواصل المشاركة الفعالة في المناقشة، ونولي الاهتمام الواجب للتقدم في الإجراءات القانونية في المحكمتين. ونحيط علما أيضا بالإحاطات الإعلامية عن ضرورة بقاء الموظفين من أجل عمل المحكمتين.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ولكم أن تطمئنوا إلى تعاون الولايات المتحدة معكم بشكل تام. وأود كذلك أن أشكر السفير تشوركن ووفد الاتحاد الروسي على حسن إدارة أعمال المجلس في أيار/مايو.

وأرحب بالرئيسين روبنسون وبايرون وبالمدعيين العامين براميرتز وجالو في المجلس اليوم وأشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية. واسمحوا لي أن أشيد بهم وبقضاة المحكمتين ومسجليهما وموظفيهما على تفانيهم في خدمة العدالة.

ونلاحظ أيضا أهمية الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمحاكم الجنائية، وأود أن أثني على عمل رئيسه، السفير ماير - هارتنغ ممثل النمسا، وأثني كذلك على الجهود التي يبذلها مكتب المستشار القانوني التابع للأمم المتحدة.

لقد قامت المحكمتان الجنائيتان الدوليتان لرواندا ويوغوسلافيا السابقة بالمهام الحيوية لمكافحة الإفلات من العقاب ووضعتا سجلا دائما للفظائع الجماعية التي وقعت منذ زمن غير بعيد. ونقر بأهمية التخفيض التدريجي لعمل المحكمتين بصورة سلسة وفعالة. ونحيي العمل الذي قامت به المحكمتان حتى الآن لإنشاء آلية دائمة للمسائل المتبقية، ونحث المحكمتين على مواصلة السعي لإنجاز عملهما في أقرب وقت ممكن.

إن هدف إنجاز المحاكمات بنهاية عام ٢٠٠٨ لم يتحقق، غير أننا نشيد بالجهود المبذولة لزيادة الفعالية وإنجاز العمل من خلال الاستعانة بقضاة مخصصين، والتمديد لهم وإعادة تعيين قضاة المحاكمات في دائرة الاستئناف. وتدعم حكومتي هذه المبادرات. ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يلبي طلب المحكمتين تمديد ولاية القضاة، خلال العامين القادمين على الأقل.

أما أولئك الذين وجهت لهم المحكمتان عرائض اتهام بارتكاب بعض أسوأ الجرائم في التاريخ فلا ينبغي أن يسمح لهم بالإفلات من العدالة. ويجب علينا أن نبحث بيقظة عن الـ ١٥ فردا الذين وجهت لهم عرائض اتهام وما زالوا فارين من وجه العدالة. وتدعو الولايات المتحدة جميع الدول إلى الوفاء بواجباتها القانونية وأن تتعاون بصورة تامة مع المحكمتين.

واسمحوا لي أن أعبر عن قلقنا إزاء التقارير التي تفيد بأن الهارب من محكمة رواندا، فيليشيان كابوغا، موجود في كينيا. ونحن قلقون بصورة خاصة من تقييم مدعي عام المحكمة بأن حكومة كينيا لم تمتثل للطلبات الصادرة في آذار/مارس ٢٠٠٩، بما فيها طلب الحصول على سجلات الحكومة المتعلقة بأصول كابوغا والتفاصيل عن ادعاء الحكومة الكينية بأنه قد غادر البلاد. والولايات المتحدة تدعو حكومة كينيا إلى أن تعمل فورا على تنفيذ توصيات المحكمة وأن تتخذ خطوات إضافية لمنع كابوغا من الوصول إلى الشبكات الداعمة له.

وندرك أن حكومة رواندا ترغب في تلقي القضايا المحالة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونقدر دعم مدعي عام المحكمة لهذا الجهد ونثني على العمل الذي قامت به رواندا وبلدان أخرى لبناء قدرة النظام القانوني الرواندي اللازم لجعل هذه الإحالات ممكنة. إن ضمان أن تتمكن المحكمة من إحالة قضايا إلى رواندا ودول أخرى، حسب الاقتضاء، هي خطوة هامة نحو تحقيق استراتيجية المحكمة لإنجاز عملها. لقد قامت المحكمة بإحالة معلومات عن بعض التحقيقات التي أجرتها عن الجبهة الوطنية الرواندية إلى المحاكم المحلية في رواندا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وقدم أربعة من مسؤولي الجبهة للمحاكمة. ونطلب من المحكمة إبلاغنا بما إذا كانت تتوقع أي قضايا أخرى تتعلق بالجبهة الوطنية الرواندية.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ندعو مرة أخرى الدول إلى التعاون بصورة تامة معها في عملها. ونشيد بالجهود التي تبذلها حكومة صربيا للقبض على الذين وجهت لهم المحكمة عرائض اتهام وإحالتهم إليها، بما ذلك إلقاء القبض على رادوفان كراديتش في تموز/يوليه الماضي. وتدعو الولايات المتحدة صربيا إلى تحديد مكان الفارين الباقيين راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش، واعتقالهما وإحالتهما إلى المحكمة. إن اعتقال أولئك الفارين أمر هام بالنسبة لإنجاز ولاية المحكمة.

ونشيد أيضا بالجهود التي تبذلها كرواتيا للوفاء بالتزاماتها بالتعاون مع المحكمة. فلقد يسرت حكومة كرواتيا اعتقال جميع المتهمين الكرواتيين، وأنشأت بذلك سجلا قويا من التعاون مع المحكمة. ونحث كرواتيا على الاستمرار في هذا السجل، وما زلنا نأمل أن يكون هناك حل سريع ومرض لمسائل الوثائق التي يطلبها مدعي عام المحكمة بخصوص قضية غوتوفينا.

ونحث بلدان المنطقة على مواصلة تحسين التعاون فيما بينها. ويجب على دول البلقان والدول الأفريقية تشاطر المعلومات بصورة أفضل، وأن تسمح بنقل محاكمات جرائم الحرب بين الدول، عند الاقتضاء، وأن تزيل العوائق التي تمنع ترحيل المتهمين بارتكاب جرائم حرب. والتعاون الإقليمي حاسم الأهمية في تقديم هؤلاء المجرمين إلى العدالة.

وأخيرا، ما فتئت الولايات المتحدة ملتزمة بإنشاء آلية للمسائل المتبقية فعالة وقليلة الكلفة من شأنها أن تضمن ألاّ يفلت مجرمو الحرب من العقاب. ونحن نشكر الرؤساء والمدعين العامين والمسجلين وموظفيهم على عملهم في مكافحة الإفلات من العقاب، ونحث هذا المجلس والأطراف على العمل بقوة معا لتحقيق متطلبات العدالة ووضع سجل دائم للجرائم التي لا نجرؤ على نسيانها.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالترحيب بوجود وزير خارجية تركيا ورئيس وزراء كرواتيا بيننا. وأود كذلك أن أرحب رسميا بالرئاسة التركية لمجلس الأمن وأؤكد مجددا دعم وفدي وتعاونه مع عملها.

وأود كذلك أن أشكر الاتحاد الروسي على تنظيمه لعملنا وإنجازه في الشهر الماضي، الأمر الذي لم يشوهه سوى التوجه غير اللائق والمنافي للديمقراطية الذي أبداه ممثله الدائم

عندما أنهى فجأة اجتماعنا يوم ٢٨ أيار/مايو، قبل أن يتمكن وفدي من الرد على لومه غير المبرر لبيان كنت قد أدليت به عن الحاجة إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن في إعداد بعثاته. ووفدي لا يحتاج إلى معياره في تقييم وضع أعضاء مجلس الأمن الدائمين والمنتخبين، أو في تقدير عمل الأمانة العامة.

واليوم، أرحب بيننا بالرئيسين باتريك روبنسون ودينيس بايرون وبالمدعيين العامين للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وأشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية وأشيد بالجهود التي تبذلها المحكمتان لتحقيق استراتيجيات الإنجاز، عملا بالقرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وترى كوستاريكا أن إنشاء المحكمتين الدوليتين كان مفيدا، ويصادق على عزم المجلس على وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. لقد حقق العدالة لضحايا هذه الجرائم وأنشأ ردعا هاما.

لقد أظهرت إنجازات المحكمتين أن السلام والعدالة لا يناقض أحدهما الآخر، بل إن العدالة تسهم بصورة فعلية في استدامة السلام. وفضلا عن ذلك، ساعد إنشاء المحكمتين في زيادة الوعي بالحاجة إلى محكمة جنائية دولية دائمة، وهي الآن حقيقة واقعة.

وبينما نمضي قدما نحو انتهاء عمل المحكمة، أصبح من الضروري بالنسبة لجميع الدول الأعضاء أكثر من أي وقت مضى، ولا سيما تلك التي تقع في مناطق المحكمتين، أن تتعاون معهما. وتدعو كوستاريكا جميع الدول إلى تعزيز تعاونها مع المحكمتين.

إن الإرث الرئيسي للمحكمتين في مجال مكافحة الإفلات من العقاب ينبغي أن يكون في تعزيز النظم القضائية الوطنية. فنظام العدالة المستدام هو أفضل ضمانة للسلام الدائم. وتثمن كوستاريكا التدابير التي اتخذتها المحكمتان لبناء القدرة الوطنية. وسوف تيسر تلك التدابير إحالة القضايا الثانوية إلى المحاكم الوطنية المختصة وتمكن المحكمتين من تركيز عملهما على توجيه عرائض الاتهام للقادة الرفيعي المستوى المشتبه في كونهم الأطراف الرئيسية المسؤولة عن الجرائم الواقعة ضمن ولاياتها القضائية وتقديمهم للمحاكمة.

ووفقا لذلك، نود أن نسأل المدعي العام جالو إذا كان ينظر في بدء محاكمات أطراف أخرى شاركت في الصراع في رواندا، وهي متهمة بارتكاب جرائم وقعت أثناء الفترة الزمنية التي اضطلعت فيها المحكمة بالتحقيقات. ويرى وفدي أن من الأهمية بمكان أن يستمر ضمان حياد العدالة وأن تتم مقاضاة جميع المواطنين المدعى بمسؤوليتهم عن ارتكاب جرائم وأن يقدموا للعدالة أمام نظام قضائي دولي.

وفيما يتعلق بالمهام المتبقية للمحكمتين، يؤيد وفدي البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر بصفته الوثيقة S/PRST/2008/47، والذي يؤكد على الطابع المخفض لهذه المهمات والحاجة إلى آلية صغيرة مؤقتة وفعالة تتقلص مهامها وحجمها بمرور الزمن. ويجب أن تخول آلية المسائل المتبقية بمحاكمة المجرمين المعروفين الذين لم يمثلوا أمام العدالة بعد.

وبالنسبة لوفدنا، من الأهمية بمكان أن تضاعف المحكمتان جهودهما لتقليل التأخيرات بالنسبة للأطر الزمنية الأصلية. ومع ذلك، ينبغي ألاّ يكون ذلك على حساب حقوق المتهمين في إجراءات قانونية سليمة كما ينص عليه النظامان الأساسيان اللذان ينظمان عمل المحكمتين. ومن هذا المنطلق، يرحب وفدي بوضع جداول زمنية قضائية وإنشاء أفرقة عمل للإسراع في المحاكمات، ونشجع المحكمتين على مواصلة تنفيذ الإصلاحات التي تسمح بإنجاز المحاكمات، واستعمال الموارد المتاحة على أفضل وجه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود أن أشكر الرئيسين والمدعيين العامين للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا على عرضهم التقريرين (انظر S/2009/252 و S/2009/247). إن تركيا تقر بالتقدم المحرز من قبل المحكمتين في تنفيذ استراتيجيتيهما لإنجاز عملهما. ونثني على الالتزام القوي من قبل القضاة والمدعين العامين وجميع موظفي المحكمتين بالإطار الزمني الذي حدده مجلس الأمن. ومع ذلك، من الواضح أن كلا المحكمتين لم تتمكنا من الالتزام بالمواعيد المحددة المتوخاة في استراتيجيتي الإنجاز. ولذا نشجع المحكمتين على مواصلة بذل جهودهما للإسراع في الإجراءات القانونية، دون الإخلال بمبدأ المحاكمة العادلة.

ومن ناحية أخرى، ينبغي ألاّ يغيب عن بالنا أن التحقيق السريع لاستراتيجيتي الإنجاز لا يقتصر على العمل الذي تقوم به المحكمتان. فهناك، وبصورة خاصة، تدابير إضافية ينبغي أن يتخذها مجلس الأمن لمواءمة القدرة القضائية للمحكمتين مع الظروف الحالية. وتركيا على استعداد لدعم كل خطوة في هذا الاتجاه.

والتعاون عنصر هام آخر في إنجاز عمل المحكمة بنجاح. ورغم إحراز قدر معين من التقدم، لاحظنا مع الأسف أن عدد الفارين من وجه العدالة لم يتغير منذ آخر تقريرين نصف سنويين قدمتهما المحكمتان. وفي هذا الصدد، نود أن نناشد جميع الدول أن تتعاون مع المحكمتين بصورة تامة، لا سيما في ملاحقة واعتقال الفارين من وجه العدالة. لا بد من تقديم جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي في أراضي يوغوسلافيا السابقة ورواندا إلى العدالة.

وأخيرا، فإن لإحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية أيضا دورا هاما في تنفيذ ولايتي المحكمتين. وهنا أيضا، نود أن نناشد المجتمع الدولي أن يوفر الدعم، حيثما كان ضروريا، وذلك لتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية في البلدان المعنية.

وفي الختام، لقد قدمت المحكمتان حتى الآن إسهامات هامة في العدالة الجنائية الدولية. لكن، ومع اقترابنا من الموعد المحدد لإغلاقهما، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله فيما يتعلق بالإرث والمسائل المتبقية. وفي هذا الصدد، نقدر أيما تقدير العمل المتفاني الذي يقوم به الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية التابع لمجلس الأمن لحل المسائل العالقة المتبقية في الأشهر القادمة في ظل رئاسته النمساوية.

ومرة أخرى، أود أن أشكر الرئيسين والقضاة والمدعيين العامين وجميع المسؤولين الآخرين في المحكمتين على عملهم الجاد وعلى جهودهم لوضع حد للإفلات من العقاب.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لصربيا. وأود أن أرحب به في منصبه الجديد وأتمنى له استمرار النجاح.

السيد ستارشفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): بالرغم من أنني لا أنتمي إلى عضوية مجلس الأمن، أود أن أهنئكم، سيدي، وبلدكم تركيا على توليكم رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه. وأنا أعرف أنه في ظل توجيهاتكم الحكيمة، سيتمكن المجلس من التعامل بفعالية مع المشاكل المدرجة في جدول أعماله.

أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقدير صربيا للقاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وللسيد سيرج براميريتز، مدعيها العام، على الجهود التي بذلاها في وضع تقريرهما الشامل (انظر S/2009/252). ويقدر بلدي أن جوهر وجل التقارير يتفقان مع تقييمنا لمستوى التعاون المحرز حتى الآن. والجهود التي تبذلها صربيا للوفاء بالتزاماتها القانونية والأخلاقية، مثل حماية الشهود وتقديم الوثائق إلى مكتب المدعي العام للمحكمة

الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وجميع وسائل المساعدة الفنية الأخرى، إلى جانب التزام السلطات الصربية بمواصلة معالجة هذه المسائل معترف بها، في حين أن الجهود المشتركة لضمان النجاح في هذا التعاون قد أعلن عنها في التقارير.

ويجسد هذا الاعتراف الإيمان المتزايد بالإرادة السياسية والتزام صربيا بالوفاء بتعهداتها إزاء المحكمة وعزمها على اعتقال الفارين المتبقين. لقد جاء الإيمان المتزايد بالتزام صربيا بالتعاون مع المحكمة مؤخرا من وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في شكل اعتراف بأن صربيا لا تدخر وسعا في هذا المسعى. وما زالت صربيا ثابتة في عزمها على الوفاء بتعهدها باعتقال راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش، وما زالت أيضا ملتزمة بتعزيز مستوى التعاون الذي تم تحقيقه في الفترة السابقة.

وفي الأسبوعين الماضيين، وفي أعقاب نشر تقرير المدعي العام، وزعت صربيا تقريرا مفصلا عن أنشطة الحكومة المتعلقة بتعاونها مع المحكمة وأبلغت السلك الدبلوماسي بالتطورات الأخيرة في هذا الصدد بعد الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد براميرتز إلى بلغراد.

وتواصل صربيا دعم استراتيجية للإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي حددها مجلس الأمن في قراريه ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وانطلاقا من تلك الاستراتيجية حددت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ١٢ وظيفة هامة للآلية المتبقية التي سيتم إنشاؤها بعد إنجاز أنشطة المحكمة.

وفيما يتعلق بأرشيف المحكمة الموصوف بأنه الأهم بين تلك الوظائف، قدمت صربيا موقفها الرسمي بشأنه إلى المحكمة وإلى مجلس الأمن في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وهي مهتمة بالمشاركة في الحوار الجاري بشأن هذه المسألة الهامة. وفضلا عن ذلك، فيما يتعلق باستراتيجية الإنجاز للمحكمة، كانت حكومة جمهورية صربيا قد عرضت آراءها بشأن موضوع الآلية المتبقية إلى المحكمة ومجلس الأمن بعد اعتماد الموقف الرسمي للحكومة في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩.

في الختام، اسمحوا لي أن أكرر التأكيد مرة أخرى على التزام صربيا بمواصلة التعاون الكامل مع المحكمة. كما أن التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن قد أشارت إلى هذا الالتزام، داعية صربيا إلى مواصلة تعزيز مستوى التعاون الذي تم تحقيقه. وستظل صربيا تبذل كل جهد ممكن للمضي قدما بهذا التعاون والوصول به إلى خاتمة ناجحة.

واسمحوا لي أيضا أن أضيف تهانئنا إلى السيد جون هوكينغ على تعيينه في منصب مسجل المحكمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل البوسنة والهرسك.

السيد بارباليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود بدوري أن أهنئكم على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديري العميق للرئيسين وللمدعيين العامين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على التقارير والتقييمات التي قدموها. ويمكننا أن نتفق جميعا على الأهمية البالغة التي اتسم ولا يزال يتسم بها عمل المحكمتين على مدار الأعوام، وأنهما، بكل حكم صادر عنهما، قد أكدتا ما تؤديانه من دور في تأسيس إرث المستقبل بالنسبة للعدالة الجنائية الدولية والقانون الدولي بأسره.

إن المحكمتين المنشأتين بوصفهما تدبيرين مخصصين لاستعادة السلام وتعزيز المصالحة في المنطقتين الخاصتين بهما، تطورتا وأصبحتا مؤسستين بالغتي التعقيد، وإن إنجاز ولاية كل منهما، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يقتضي

نظرا متأنيا وتفصيليا إلى حد كبير. ومن المهم والضروري على حد سواء ألا يجري تقويض ما أنجزتاه من أعمال لمجرد التقيد بالمواعيد الزمنية.

وترحب البوسنة والهرسك بشكل خاص بتقريري الرئيس والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولاستمرارهما في تقديم التقييم الإيجابي للتعاون بين البوسنة والهرسك والمحكمة. إن السلطات القضائية لبلدي تضع على محمل الجد إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية، بموجب المادة ١١ مكررا، بوصفها مكونا هاما للغاية في استراتيجية الإنجاز، مبرهنة بذلك مرة أخرى على تصميم البوسنة والهرسك القوي على إقامة العدل. وإن عدد القضايا المحالة إلى محاكمنا الوطنية كبير بالمقارنة ببلدان المنطقة، وهذا يؤثر إيجابيا على عبء عمل المحكمة عموما.

إن دائرة جرائم الحرب في محكمة الدولة للبوسنة والهرسك تعمل بأداء كامل، وقام قضاتنا بالتعاون مع نظرائهم الدوليين بتهيئة البيئة الإيجابية والظروف اللازمة في جهازنا القضائي بغية تلبية متطلبات المادة ١١ مكررا. ووفر بلدي للمحكمة إمكانية الوصول إلى أرشيفات الحكومة وتقديم الوثائق التي طلبتها المحكمة. وعلاوة على ذلك، استجابت السلطات ذات الصلة بقدر كاف لطلبات المساعدة ويسرت مثول الشهود أمام المحكمة.

وتوجد صلة وثيقة لتعاوننا مع المحكمة باستراتيجية الدولة إزاء قضايا جرائم الحرب التي اعتمدها مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتضع الاستراتيجية معايير توزيع القضايا فيما بين المحاكم الوطنية والمحاكم الابتدائية وفقا لما يعكسه العمل المنجز في تصنيف الجرائم المرتكبة. كما تشدد الاستراتيجية على أهمية التعاون الإقليمي في التحقيق المتعلق بجرائم الحرب، وتدعو جميع السلطات إلى القيام بشكل عاجل بتعزيز التعاون فيما بينها في هذا المجال.

وفي سياق الحديث عن التعاون الإقليمي، من غير المقبول قيام حكومة جمهورية صربيا عبر الإنتربول بإصدار مذكرات اعتقال لـ ١٩ مواطنا من البوسنة والهرسك بتهم ارتكاب جرائم حرب مزعومة في البوسنة والهرسك. فبما أن جرائم الحرب المزعومة ادُّعي أنها ارتكبت على الأراضي الخاضعة لسيادة البوسنة والهرسك من جانب مواطنين فيها، من الواضح أن تلك القضية ينبغي أن تحاكم أمام محاكم البوسنة والهرسك.

ويشيد بلدي بجهود المدعي العام، السيد سيرج براميرتز. ومع أنه من خلال تفانيه وتصميمه قد أمن العدالة للضحايا والطمأنينة لأسرهم، فإن حقيقة أن هاربين اثنين من العدالة ما زالا طليقين، تمثل عقبة كبيرة أمام إنجاز المحكمة لولايتها كاملة. ويجب أن يمثل المتهمان الفاران أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولا يمكن السماح لهما بالإفلات من العقاب نتيجة لانتهاء ولاية المحكمة.

وفي هذا الصدد، تدعو البوسنة والهرسك إلى القيام فورا باعتقال المتهمين الإثنين الصادرة بحقهما مذكرتا اعتقال بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وهما راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش. ويجب أن يبقى هذا الاعتقال على رأس أولويات المحكمة، وهذا هو السبب الرئيسي الذي يحول دون الإعلان عن إنجاز ولاية المحكمة حتى يقام العدل للضحايا ولأسرهم.

ونظرا لذلك، فإن تنفيذ استراتيجية الإنجاز يظل مصدرا لشديد قلقنا. وعلينا جميعا أن نتذكر السبب الأساسي لإنشاء المحكمتين. إن مشاركة المجتمع الدولي القوية من خلال الآليات المتبقية في عدد من الجوانب الهامة مثل اعتقال ومحاكمة الهاربين من العدالة والإجراءات المتعلقة

بانتهاك حرمة المحكمة والإشراف على تنفيذ الأحكام بالسجن وإدارها، ما زالت تمثل ضرورة قصوى.

إننا نلاحظ مع التقدير التزام المحكمة باتباع استراتيجية الإنجاز، الذي تجلى في اعتماد تدابير عملية لتعزيز كفاءة إجراءاتها. ولكن دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي وتعديل الموعد النهائي المعلن سابقا ما زال يكتسي أهمية أساسية. إن التأخير الجاري في تنفيذ مذكرات الاعتقال ضد المتهمين وتسليمهم يشكل عائقا لتنفيذ استراتيجية الإنجاز في الوقت المناسب.

إن جميع المسائل التي عرضتها تقتضي النظر فيها بعناية وتنطوي على تحديات عملية، مع بذلنا الآن أكثر من أي وقت مضى جهدا جهيدا لتطوير الآلية المتبقية القائمة على أساس المبادئ والفعالة أيضا. وتقوم حاجة ماسة إلى تعاون ودعم جميع البلدان لكي نتأكد من أن الإفلات من العقاب لن يكون خيارا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد نغوغا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المجلس على فرصة الإسهام في هذه المناقشة. ويود وفد بلدي أن يشكر الرئيس والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على عرض تقريريهما. إننا نرحب بشكل خاص باعترافهما وإشادتهما بالتعاون الذي تقدمه حكومة بلدي للمحكمة.

خلال الفترة المنقضية منذ الإحاطة الإعلامية للمجلس في العام الماضي قدمت حكومة بلدي بثبات التعاون والدعم اللازمين لتمكين المحكمة من تنفيذ ولايتها على نحو فعال. فقد واصلنا تيسير إمكانية الوصول بدون أية معوقات إلى الشهود، سواء شهود الدفاع أو الادعاء العام، وساعدنا في نقل الشهود من وإلى أروشا. ويسعدني أن أبلغ المجلس باستمرار جهود حكومة بلدي لتأمين السلام والاستقرار لمواطنيها، وبتأمين حماية أمن الشهود، وقد استجابت لمعالجة المسائل الطارئة كلا على حدة. وواصلت حكومة بلدي تقديم الدعم لتحقيقات الدفاع والادعاء العام بدون مساس بأي منها.

وما فتئت حكومة بلدي تلتزم بالدعم المستمر لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة بموجب القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وعلى الرغم من القرار المؤسف للدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف برفض طلب المدعي العام بنقل قضايا إلى رواندا، فإننا ما زلنا على استعداد لاستلام قضايا تتم إحالتها من جانب المحكمة في المستقبل إلى محاكمنا المختصة ولمعالجة جميع المسائل الواردة في قراري رفض الدائرتين.

وفي هذا الصدد، أجرينا استعراضا وقدمنا توصيات بتعديل القانون المتعلق بإحالة القضايا والقانون الذي يلغي عقوبة الإعدام، ووضعنا برنامجا لحماية الشهود في الجهاز القضائي. وقد أجريت هذه الإصلاحات بشكل أساسي من منظور حكومة بلدي إلى استراتيجية الإنجاز للمحكمة، وبالتحديد فيما يتعلق بإحالة القضايا، وليس من منظور الإبقاء على الوضع القائم.

إن قرار الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف قوّض إلى حد كبير قدرة حكومة بلدي على ملاحقة ومحاكمة المتهمين بالإبادة الجماعية في كل أنحاء العالم. وقد أضعف قرار الدائرتين، بنبرته ومضمونه، جهود حكومة بلدي لرفض ثقافة الإفلات من العقاب وسبّب نكسة للتقدم المحرز في إصلاح النسيج الوطني، ليس في قطاع العدالة فحسب، بل أيضا في كل جوانب المصالحة الوطنية وإعادة البناء.

إن تلك القرارات، وما انطوت عليه من تقييمات خاطئة وغير صحيحة وأحيانا بعض التشويهات المتعمدة للحقائق من جانب منظمات حقوق الإنسان المفيدة،

فيما عدا ذلك، مثل منظمة رصد حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش)، تبقى هي المسؤول الوحيد عن توسيع فجوة الإفلات من العقاب التي نعاني منها الآن. إن تحدي تغيير الوضع الراهن مسؤولية جماعية وله تأثير مباشر على إرث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولكننا ما زلنا على ثقة بأن هذا الوضع سوف يتغير.

لقد أكدت حكومة بلدي مرارا وتكرارا، وبشكل لا لبس فيه، رأيها بأن محفوظات المحكمة ينبغي أن تُسلّم إلى رواندا بعد انتهاء ولاية المحكمة. ويقوم هذا الاقتناع على حقيقة أن تلك السجلات تشكل جزءا لا يتجزأ من تاريخنا، وهي أساسية لحفظ ذكرى الإبادة الجماعية وستؤدي دورا أساسيا في تثقيف الأجيال القادمة لتأمين منع حدوث الإبادة الجماعية. إننا نقر بالعملية الجارية لتحديد المقصد النهائي لمحفوظات المحكمة وما زال يحدونا الأمل أنه سيكون رواندا بدون المساس بإمكانية الوصول الأوسع وغير المقيد أمام المجتمع الدولي، كما أن هذا الموقف لا يمثل نزاعا على ملكية الأرشيف.

لقد أكملنا عملية التصديق على الاتفاق بين المحكمة وحكومة رواندا فيما يتعلق بقضاء فترات السجن في رواندا الصادرة عن المحكمة وتم إيداع وثيقة التصديق. كما أننا وقّعنا مؤخرا على اتفاق مع المحكمة الخاصة لسيراليون فيما يتعلق بالأحكام الصادرة عن تلك المحكمة. ونعتقد أن ذلك يمثل أمرا أساسيا من أجل إزالة صورة عدم الثقة بمؤسسات رواندا وسيسهم أيضا في عملية المصالحة في رواندا.

في الختام، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشكركم مرة أخرى على فرصة المشاركة في هذا الحوار وأن أكرر تأكيد التزام حكومة بلدي المستمر بدعم عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد مويتا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء مجلس الأمن، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في جلسة المجلس هذا اليوم. كما أود أن أعرب عن التقدير للرئيسين والمدعيين العامين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على تقريريهما الشاملين (S/2009/247 و S/2009/252) المقدمين إلى مجلس الأمن عملا بقرارات المجلس ذات الصلة، وعلى قيادتهم في إدارة شؤون المحكمتين.

وفيما يتعلق بالإشارة إلى كينيا، أود إبلاغكم بأن بلدي كان وما زال طرفا فاعلا نشطا في نظام العدالة الجنائية الدولية. وأود أن أكرر تأكيد ما أكده وفد بلدي في العام الماضي بأن المحاكم الجنائية المخصصة المنشأة من قبل المجلس والمحكمة الجنائية الدولية يجب أن توفر وأن تحمي إقامة العدالة على نحو سليم من خلال محاكمة من يعززون ظاهرة الإفلات من العقاب. لذلك، وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن المتهمين من رواندا الذين فروا إلى الأراضي الكينية في الماضي، قد ألقي القبض عليهم وتم تسليمهم إلى المحكمة. ونحن في الواقع ساعدنا على تسليم أكبر عدد من المتهمين بالإبادة إلى المحكمة. وهذا دليل على التزام كينيا بعمل المحكمة وبإقامة العدالة الجنائية الدولية بشكل عام.

وفيما يتعلق بالمتهم الفار من العدالة، فيليسيان كابوغا، المطلوب لمحاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والذي أشار المدعي العام إلى احتمال أن يكون مقيما في كينيا، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا أن ذلك المتهم الفار ليس موجودا في كينيا. فقد كان في كينيا في التسعينيات، ولكنه ليس موجودا هناك حاليا بالتأكيد.

وكينيا ليس لها مصلحة ترجى من إخفاء هذا المتهم الفار من وجه العدالة. وعلى أي حال، وبالنظر إلى المكافأة المعروضة مقابل رأسه، فإن أحدا في كينيا لن يتركه يجول في البلاد بدون الإبلاغ عنه.

وقد تعقبت حكومة كينيا كل خيط محتمل في هذه القضية ووصلت إلى طريق مسدود، وقدمت تقارير شاملة فيما يتعلق بذلك إلى أروشا. ويتعين على المدعي العام أن يوسع نطاق بحثه ليشمل مقاصد تقود إليها الأدلة المالية حيث يقال أن للمتهم الهارب أملاكا أخرى.

وعلاوة على ذلك، أجرت حكومة كينيا مشاورات مع مكتب المدعي العام عبر فرقة العمل المشتركة لكينيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبصفة خاصة، فإن المحكمة تعلم أن السلطات الكينية تدافع بكل حزم في محكمة الاستئناف عن قرار محكمة ابتدائية كانت قد حكمت بتجميد التحويلات المتعلقة بأملاك مسجلة باسم المتهم الهارب فيليسيان كابوغا. إن التزامنا بقضية محكمة رواندا لا لبس فيه، وإذا ما عثر على المتهم الفار من وجه العدالة يوما ما على أراضي كينيا فسوف يحتجز ويسلم إلى المحكمة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى أن مسألة القضاة المخصصين الإضافيين، التي شرحها رئيس المحكمة الجنائية لرواندا، هي قضية جديرة بالدعم، وعليه فإن وفد بلدي يؤيدها. وأختتم بالتأكيد للمجلس على التزام كينيا الذي لا رجعة عنه بالتعاون الكامل مع المحكمة دعما للعدالة الجنائية الدولية وللقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للقاضي بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لكي يرد على الأسئلة والملاحظات.

القاضي بايرون (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أن كل ما أريد قوله هو أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بوجه عام سعيدة إلى حد كبير بعبارات الثقة التي أبدتها الدول الأعضاء في مجلس الأمن. وأود أن أكرر التأكيد على التزامنا بالعمل الجاد إلى أقصى حد ممكن للوفاء بولاية استراتيجية الإنجاز والانتهاء من المحاكمات بشكل كامل في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضي بايرون على ما قدمه من توضيحات. أعطي الكلمة الآن للسيد جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، للرد على الأسئلة والملاحظات.

السيد جالو (تكلم بالإنكليزية): أتقدم بالشكر، سيدي الرئيس، ليس لكم فحسب، بل لسائر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم وتشجيعهم.

بالانتقال إلى المسألة الأخيرة التي أثيرت فيما يتعلق بكابوغا، فإنني بطبيعة الحال أود أن أنوه بالدعم الذي تلقته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على مر السنين من كينيا من خلال اعتقال عدد من المتهمين الآخرين الفارين في أواخر التسعينيات. ولكن حتى في ذلك الوقت، بطبيعة الحال، كان السيد كابوغا أحد الذين صدرت بحقهم مذكرات اعتقال وسعينا إلى إلقاء القبض عليه في ذلك البلد، وكان هو الشخص الوحيد الذي أفلت من الاعتقال في كينيا في أواخر التسعينيات، حينما جرت عمليات مشتركة بين قوات الشرطة وموظفينا لنقل المتهمين المطلوبين إلى أروشا. ومنذ ذلك الوقت، ظلت هذه المسألة قائمة. وهذه مسألة بسيطة، كما من قبل. فإذا كانت الحكومة الكينية تقول بشكل قاطع إنه غادر البلد، فإننا نود إبلاغنا بظروف مغادرته من أجل ملاحقة القضية بالطريقة المناسبة.

وفيما يتعلق بالادعاءات ضد الجبهة الوطنية الرواندية، فإننا بطبيعة الحال نسلّم بأن هذه المسألة تقع ضمن اختصاص ولايتنا، ونحن نجري تحقيقات في تلك الادعاءات وتوصلنا من خلالها في العام الماضي إلى نتيجة تمكّنا معها من

التوصل إلى تفاهم مع الروانديين الذين أرادوا نظر القضية التي قمنا بإعدادها. وكانت تلك قضية كابغايي المتعلقة بقتل عدد من رجال الدين في كابغايي على أيدي جنود من الجبهة الوطنية الرواندية.

وكما أبلغت المجلس سابقا، فقد منحنا سلطات الادعاء الرواندية الفرصة لمتابعة القضية ضد أربعة من كبار الضباط العسكريين بتهمة قتل رجال الدين وغيرهم من المدنيين. وعلى مستوى المحكمة الابتدائية، تمت إدانة اثنين منهم وتبرئة ساحة اثنين آخرين، وأكدت ذلك الحكم محكمة الاستئناف في كيغالي. وجرت مراقبة المحاكمة ذاتها من جانب موظفين من مكتبي. وكانت تلك محاكمة مفتوحة وعلنية، وقامت أطراف أخرى بمراقبة الإجراءات وتم تسجيلها بالفيديو. وأشار تقرير المراقبين من مكتبي إلى أنه جرى احترام معايير المحاكمة العادلة، وقد تسلّمنا الآن نسخا مترجمة للأحكام.

وهذه ليست القضية الوحيدة التي نظرت فيها المحكمة في رواندا فيما يتعلق بادعاءات ضد الجبهة الوطنية الرواندية. وتمكّن المدعي العسكري الرواندي من تزويدي، بناء على طلبي، بتفاصيل عن عدد يتجاوز العشرين من كبار الضباط العسكريين الذين تمت محاكمتهم في الفترة ما بين عام ١٩٩٤ والآن أمام المحاكم العسكرية الرواندية فيما يتعلق بالادعاءات الموجهة ضد الجبهة الوطنية الرواندية.

وعليه فقد اضطُلع بقدر كبير من العمل بالفعل في هذا المجال؛ والواقع أن العمل مستمر. وما أستطيع قوله هو أنه لا توجد لدى مكتبي في هذه المرحلة، باستثناء الحالات التي أشرت إليها، لائحة اتهام جاهزة فيما يتعلق بهذه الادعاءات في هذه المرحلة بالذات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إيضاحاته.

لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أغتنم هذه الفرصة، باسم مجلس الأمن، لأشكر القاضي روبنسون والقاضي بايرون والمدعي العام براميرتز والمدعي العام جالو على تكريسهم هذا الوقت لإحاطة مجلس الأمن علما بآخر المستجدات.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.